

PROVISIONAL

A/45/PV.28
6 November 1990

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

(مالطة)	السيد دي ماركو	: <u>الرئيسي</u>
(فيجي)	السيد طومسن (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(مالطة)	السيد دي ماركو	: <u>شم</u>

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

- السيد فوينبوبو (فيجي)
- السيد اللييني (دومينيكا)
- السيد السيد موسى (بليز)
- السيد كروما (سيراليون)
- السيد تراوري (مالي)
- السيد ندينغا - أوبا (الكونغو)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى :
Chief of the Official Records ,
Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد فونيبوبو (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة

الرئيس ، يسعدني جدا أن أهنيكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . إن مالطة ، وهي بلد صغير مثل بلدي ، قد اضطلعت بدور هام في الشؤون العالمية يفوق حجمها بكثير ، وإنه لمن دواعي الاعتزاز لبلدكم ولشعبكم على حد سواء أن يترأس أحد أبناء مالطة البارزين هذه الجمعية العالمية . إن سجلكم وانجازاتكم معروفة جيدا ، واننا نتطلع الى دورة مشمرة بقيادتكم .

كان العام الماضي عام انجازات ضخمة قام فيه بدور بارز رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، الميجر جنرال جوزيف غاربا ، ممثل نيجيريا . ونحن نود أن نهنيئه على اضطلاعهم بمسؤولياته بمهارة فائقة . لقد عادت الامم المتحدة الى سابق عهدا ويستحق الأمين العام بيريز دي كويبيار التهنئة على إسهامه الفذ في ذلك . ونود أن ننضم الى الوفود الاخرى في الترحيب الحار بلختنشتاين ، التي قبلت عضويتها قبل ثلاثة أسابيع ، وبناميبيا ، التي انضمت الى المنظمة في ايار/مايو . ولنا الشرف أننا كنا من بين المجموعة التي اشتركت في تقديم مشروع قرار قبولها . ونتقدم بالتهنئة أيضا الى المانيا على استعادة وحدتها وهويتها الوطنية قبل أيام قليلة .

فيما يتعلق بموضوع التوحيد ، نرحب بالحوار الدائر بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية كوريا . كما أننا نرحب بالاتصالات بين حكومتي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . واننا نحث على تشجيع الطرفين على أن ينضما الى الامم المتحدة ، إما كلا على حدة أو مجتمعين في آن واحد . إلا أن انضمام أي طرف منهما لا ينبغي أن يكون مشروطا بموافقة الطرف الآخر . وهناك أمثلة كافية على أن العضوية المنفصلة في الامم المتحدة لا تعوق التوحيد في وقت لاحق .

وقعت أحداث كثيرة منذ افتتاح دورة الجمعية الرابعة والأربعين . وهناك شعور عام تجاه الحرية والانفتاح في بلدان عديدة ظل جهاز الدولة فيها لما يزيد على أربعة عقود ، لا مجرد كيان هائل فحسب ، بل أيضا الفيصل الوحيد في كل ما يؤثر على حياة الناس .

والمرجو أن يكون انتهاء الحرب الباردة إيذانا بما هو أكثر من مجرد تخفيف التوترات بين الدولتين العظميين . انه فرصة ذهبية لتوسيع قاعدة التوافق الدولي ، بما في ذلك استخدام عوائد السلم لمكافحة الفقر والتخلف . ونحن ، شأن العديدين من المتكلمين الآخرين ، نأمل أن تستخدم موارد الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، التي ستتوفر نتيجة لتخفيض الانفاق العسكري ، لتلبية احتياجات العالم الفقير ، وهي احتياجات كثيرة وملحة وعاجلة .

ان توقع قيام عالم يتسم بقدر أقل من التوتر وقدر أكبر من آفاق السلم الأكثر ديمومة قد انهار بغزو الكويت . وكانت الوحدة التي تحركت بها الدول الاعضاء لإدانة العدوان وتطبيق الجزاءات على العراق ، وحدة لم يسبق لها مثيل . ان غزو الكويت ظاهرة مشؤومة ونذير خطر على الدول الصغيرة . ويحدونا الأمل في أن يُنزع فتيل الازمة التي تواجه العالم الآن دون أن ينشب قتال فعلي ، وفي أن تستعيد الحكومة الشرعية سيادتها في الكويت .

إن الاتفاق الذي توصل اليه المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وحكومة بريتوريا في جنوب افريقيا ، وموافقة أطراف الصراع في كمبوديا على قبول تدخل الأمم المتحدة ، والتقدم المطرد ، وإن يكن بطيئا ، في الصحراء الغربية - كل هذه بوادر طيبة جدا على ظهور تصميم جديد على البحث عن حلول سلمية لمشاكل كانت تبدو يوما مستعصية الحل .

اننا نشارك المجتمع الدولي قلقه المتزايد ازاء قضايا البيئة التي آن اوان بحثها . ومنذ عقدين وشعوب وحكومات جنوب المحيط الهادئ تعارض بقوة استخدام فرنسا لمنطقتنا كمناطق تجارب للأسلحة النووية . ونحن لا نزال نعارض بشدة هذه التجارب ، ونناشد ثانية ، بل ندعو ، فرنسا لوقف هذه الممارسة .

والاجراءات الاخيرة التي اتخذت لتخفيض استخدام المواد المُستنزفة لطبقة الأوزون وحظر صيد السمك بالشباك العائمة الكبيرة خطوات هامة ، ولكن يجب أن نبني عليها ولا يزال ينبغي عمل الكثير . ويجب أن تدرس بجدية آثار ارتفاع حرارة الكون ، لاسيما على المجتمعات الجزرية ذات المواقع الجغرافية المنخفضة . إن هذه الحالة تعزى الى ممارسات البلدان الصناعية المفرطة وغير المنضبطة . والآن ، يطلب الى البلدان النامية ان تتحمل حصة أكبر من عبء التغلب على هذه المشكلة . فعلى سبيل المثال نلاحظ بقلق بالغ التحركات الاخيرة لمقاطعة شراء الاخشاب الاستوائية ، بينما تحصل بلدان كثيرة من البلدان النامية على جزء كبير من دخلها من هذا المصدر ، وستلحق المقاطعة ضرا كبيرا بهذه البلدان . وثمة حجج وجيهة تبرر تعويض هذه البلدان على نحو ما لتمكينها من تعويض الدخل المفقود ولمساعدتها على تنفيذ برامجها في إعادة التحريج .

نشر في جنوب الهادئ بخطر من اعتزام الولايات المتحدة استخدام مرفق جزييرة جونستون لتدمير مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية ، لاسيما تلك المنقولة من اوروبا . فبالاضافة الى ان نقل هذه المخزونات يشكل خطرا ، فإن الاثار المحتملة على إقليمنا ليست معروفة معرفة كافية ، أو مفهومة فهما صحيحا على نحو يبرر اتخاذ هذه الجزييرة موقعا لعملية التدمير .

وتؤيد حكومتي المبادرات الجديدة لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط . ان هذا المؤتمر سيوفر الاساس لتناول مشكلات معلقة منذ زمن طويل ، تؤثر على المنطقة ، بما في ذلك إقامة وطن للشعب الفلسطيني وحق كل دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل في ان تعيش في مامن من التهديدات لسلامة اراضيها . ويبدو لنا هنا ، ان سجل النجاح الذي حققته الامم المتحدة مؤخرا والذي تجدر الإشادة به ، يجعل للامم المتحدة اليد العليا في هذا الصدد ، وذلك تحت القيادة المقتدرة للأمين العام .

وفي سياق الجيشان الاجتماعي والسياسي الذي حدث في العالم في اواخر الثمانينات ، والذي يرجع أساسا الى يقظة جديدة في الوعي المحلي والتطلعات ، بدأنا نحن أيضا في فيجي مرحلة صعبة من إعادة التكييف . ولكن في إطار الاحداث العالمية العريضة الجارفة فان ما يحدث في بلدي يبدو ضئيلا بالمقارنة .

وبتاريخ ٢٥ تموز/يوليه الماضي صدر دستور جديد كان تتويجا لثلاث سنوات من الجهد الصبور الذي بذله أشخاص كثيرون لاستنباط إطار عملي للتقدم الدستوري . وعند بدء نفاذ هذا الدستور قال الرئيس راتو سير بينايا غانيلو ما يلي :

"في ال ٢٠ سنة التي انقضت منذ الاستقلال حاولنا ان نقيم مجتمعا متعدد الاعراق يستجيب لتطلعات جميع مواطنينا . ولم يكن تحقيق التوازن السليم عملية سهلة . فالاعراق الاساسية كانت تكون مجموعتين متكاملتين ليس بينهما اختلاط وتخشى كل مجموعة من ان تسيطر الاخرى عليها . وتعمقت الانقسامات بحكم تباين التقاليد الثقافية والمواقف . وكان هناك استقطاب في السياسات واصبحت الحاجة ماسة الى حماية الحقوق الخاصة للمواطنين الاصليين في فيجي الذين اصبحوا اقلية في ارضهم . وفي نفس الوقت كان علينا ان نأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة للمجموعات الاخرى .

"وكان على مواطني فيجي ان يحافظوا على هويتهم وثقافتهم وفي بعض الاحيان ، على ما يبدو ، على وجودهم ذاته . وكانت فيجي هي المصدر الوحيد لثقافتهم ولوجودهم . فإذا ما فقدوا هويتهم ومركزهم الشرعي هنا ، فما الذي يتبقى لهم ؟ هل يصبحون بدروهم مجرد شردمة هامشية هي البقية الباقية من شعب كان فخورا يوما ما ؟"

وفيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية ، ذكر الرئيس ما يلي :

"إن الدستور لذلك ، يؤكد تأكيدا كبيرا على الحقوق والحريات الأساسية والتمثيل ... وقد أعد مشروع قانون للحقوق وأصبح جزءا من الدستور . والحقوق التي يحميها هذا القانون تطابق في جميع جوانبها الحقوق الواردة في دستور الاستقلال لعام ١٩٧٠ ..."

"أما الحقوق الفردية فتتطابق مع جميع صكوك الأمم المتحدة الأساسية المتمثلة بحماية حقوق الإنسان . ومن الحقوق المكفولة على نحو خاص ، الحق في الحياة وفي الحرية وفي أمن الفرد ، وفي حماية القانون ، وفي حرية الرأي والتعبير والتجمع والانضمام ، وفي حماية حرمة المساكن والملكيات الأخرى وفي عدم الاستيلاء على الملكية دون تعويض . ان كل فرد في فيجي له الحق في أن يتمتع بهذه الحقوق والحريات الأساسية بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو الأصل أو الرأي السياسي أو اللون أو الدين أو العقيدة ."

واختتم الرئيس قائلا :

"إن رسالتي لجميع المواطنين في بلدنا متعدد الأعراق ، بكل مجموعاته العرقية المتعددة ، هي أن فيجي وطن لنا جميعا . فهنا ، يمكننا بالتعاطف والتفاهم وحسن النية أن نعيش معا في سعادة . لقد احرزنا تقدما ملموسا في إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي منذ عام ١٩٨٧ عن طريق تعاون جميع أفراد الشعب . ان الوعد بالازدهار الكبير والانجاء الوطني قد أصبح قريبا المنال . ويجب علينا ان نستمر معا في بناء فيجي في سلم ووثام ."

ان دستورنا هو الحل العملي الأمثل في ظل الظروف السائدة في بلدي . وبتوافر حسن النية لدى الجميع يمكننا تطوير بلدنا حتى يتكيف مع التغيرات المقبلة . وقد حددت فترة سبع سنوات لإعادة النظر ، وستسمح هذه الفترة بالاستفادة من الخبرة المكتسبة من تطبيق هذا الدستور الجديد .

اننا ندرك ان الطريق أمامنا لن يكون سهلا بالنسبة لشعبنا ولكن الاحتياطي الضخم من حسن النية والاحترام الذي يوفره نهجنا الجماعي في مواجهة تقلبات الزمن

(السيد فونيبويو ، فيجي)

سيكون رصيذا هاما لنا ، ونحن نمضي قدما في تعزيز الاساس الذي وضعه دستورنا الجديد . ونحن ندعو جميع البلدان الصديقة ان تقدم لنا يد المساعدة والتأييد في هذه العملية حتى يمكننا زيادة تعزيز التقدم الذي احرزناه حتى الآن .

لقد مرت فيجي وشعوبها بتغييرات لها أثر الصدمات في السنوات الثلاث الماضية . وقد تشجعنا كثيرا بالتفهم والتأييد اللذين أظهرتهما بلدان صديقة كثيرة . وفي نفس الوقت أذهلنا التعريف المستمر بنا من جانب عدد من البلدان التي كنا نعتقد انها اقدر على تفهم الصعوبات التي تمر بها بلادي . وقد أصبنا للأسف بخيبة أمل إزاء ما قدم لنا من محاضرات وما اتخذ من مواقف بقصد التظاهر ليس إلا ، من جانب بعض البلدان التي يبدو أنها انتحلت لنفسها الحق في أن تكون الحكم الاخلاقي والسياسي في كيفية ادارتنا لشؤوننا .

ان اقتصاد العالم يمر حاليا بمفترق طرق هام . وليس من قبيل المبالغة ان نقول ان الرخاء المقبل لمعظم البلدان النامية سيعتمد على حدوث التغيير ، بل في كثير من الحالات ، على حدوث تغييرات جذرية ، في مدى استعداد البلدان الصناعية لان تتخذ خطوات واقعية لفتح أسواقها . فالبلدان النامية يجب أن تصدر لكي تشعر بالرخاء ولكنها تواجه صعوبات عديدة في محاولتها إيصال الكثير من منتجاتها الى الاقتصادات الصناعية . وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في ظل النظام العام للأفضليات ، فإن ثلاثة أرباع الصادرات الخاضعة للرسوم للبلدان النامية لا تتمتع بمعاملة تفضيلية . ولا تزال العوائق غير التعريفية تمثل عائقا أساسيا أمام التجارة الحرة . كما أن الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو الى مزارعيها تضعف على نحو خطير من قدرة البلدان النامية على كسب مزيد من الأسواق المربحة المستقرة . وتبين الاحصاءات ان ثلث صادرات البلدان النامية الى اسواق البلدان المتقدمة النمو ، تأثرت ، وان النسبة تصل الى ثلاثة أرباع في مجموعات هامة من السلع .

وإذا انتقلت الى أوضاعنا نحن ، صح لي أن أذكر أن البلدان النامية الجزرية ، وبلادي واحدة منها ، بلدان يعترف لها بأنها أكثر البلدان النامية هشاشة وتعرضا للخطر وهي تجد نفسها في مركز صعب بمفء خاصة . وهناك أكثر من ٢٠ بلدا واقليميا جزريا ناميا تقع في منطقة جزر المحيط الهادئ دون الاقليمية . وهي منتشرة على نحو واسع في منطقة جغرافية شاسعة . ومعظم هذه الجزر والاقاليم صغيرة ، وبعضها بالغ الصغر سواء من حيث الحجم أو عدد السكان ، وكثيرا ما تحدث فيها كوارث طبيعية . واربعة منها تندرج في فئة اقل البلدان نموا .

ان ملاتها بالعالم الخارجي ضيقة ومحدودة والإبقاء عليها باهظ التكلفة ؛ ولكنها لا تستطيع العيش بدون تلك الصلات . فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على المصادر الخارجية في التزود بالكثير من الاماسيات ، ذلك ان مواردها ضئيلة للغاية كما ان طاقتها الانتاجية لا تذكر . ومازالت قطاعات الكفاف هي الغالبة لدى العديد من تلك البلدان . فضلا عن ذلك فإن بعدها وصغر حجمها يجعلانها شديدة التأثر بقوى الطبيعة ؛ إذ يتواتر هبوب الاعاصير عليها . ففي تقرير صدر مؤخرا تؤكد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ان العديد من دول المحيط الهادئ الجزرية لم تحقق نموا يذكر أو لم تشهد أي نمو على الإطلاق في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بسبب الخراب الذي لحق بها الاعاصير على امتداد العام الماضي . ونأمل أن يسفر ما يتبدى حاليا من اهتمام متزايد بالدول والاقليم الجزرية الصغيرة عن مزيد من الادراك لحالتها الفريدة وعن مزيد من الدعم لها .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالدور الرائد الذي نهض به مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في التركيز على السمات المميزة للبلدان الجزرية النامية واحتياجاتها الخاصة . فالدراسة التجميعية التي اضطلع بها العام الماضي وبين فيها سمات وخصائص تلك البلدان تعد بالاضافة الى اجتماع الاونكتاد المعني بالبلدان المذكورة والذي عقد في حزيران/يونيه الماضي ، خطوة هامة الى الامام . كما اننا نتطلع الى ادراج احكام محددة بهذا الخصوص في الترتيبات الجديدة التي سينظر فيها الاونكتاد الشامن .

وفيجي اذ استفادت من تجاربها السابقة ، قد شرعت في انتهاج سياسات اقتصادية جديدة تستهدف كفاءة عدم تكرار صعوبات الثمانينات في التسعينات . لقد اعتمدنا في مجال التنمية نهجا اكثر انفتاحا واكثر توجها للتبادل التجاري ، كما اننا بسبيلنا الى إلغاء تدابير الحماية والدعم التي كان الهدف منها في البداية تعزيز عمليات الاستعاضة عن الواردات . واستحدثت طرق ايجابية لتشجيع المبادرات اصبحت تطبق الان بهمة . ونحن نعتمد الى حد كبير على الافليات المتاحة لنا في البلدان المتقدمة ، وبخاصة تلك المتضمنة في اتفاق جنوب المحيط الهادئ للتعاون التجاري والاقتصادي على

الصعيد الاقليمي المبرم مع استراليا ونيوزيلندا اللتين ندين لهما بعميق الامتنان لهذا الإسهام الهام في تنميتنا . وذلك بالاضافة الى الافضليات الممنوحة لنا من الولايات المتحدة بموجب نظام الافضليات المعمم ، وتلك المنصوص عليها في اتفاقيات لومي المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية وبلدان افريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ . وقد اسفرت جهودنا بالفعل عن بعض النجاح المشجع في مجال التصدير ومن ثم فنحن نتوقع أن تشهد فيجي استثمارات جديدة هامة . إننا بالتالي نتوقع أن نكسب عيشنا ، في المقام الاول ، من خلال جهودنا الذاتية ، وكذا بالاستفادة من مجموعة الافضليات المتاحة لنا . ومن البديهي أنه لن يتسنى لهذه البرامج الوطنية النجاح الا في بيئة تجارية دولية مؤاتية ، ونأمل أن يكون توفر هذه البيئة هو القاعدة وليس الاستثناء في عقد التسعينات وما بعده .

والآن ونحن نقف على أعتاب الالفية الثالثة ، تتضافر قوى وعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة فتشكل للمجتمع الدولي تحديات وفرصا جديدة . وسيكون ما نفعله بتلك الفرص أساس التركة التي سنخلفها للأجيال التي تعقبنا . فلنحرص على أن لا تجد تلك الاجيال مدعاة للأسف على كوننا أسلافها .

السيد اللييني (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ،

سيدي الرئيس ، أن أتوجه اليكم والى بلدكم مالطة ، بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وإنه لشرف نلتموه عن جدارة واستحقاق ، وأنا على ثقة من من أنكم ستحملونه بما هو جدير بحامله من العزة والجاه . وانني لاتعهد لكم بكامل تأييد وتعاون كمنولث دومينيكا في الوفاء بهذه المهمة . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشني على سلفكم لما أبداه من صفات قيادية خلال فترة ولايته .

وإنه لشرف عظيم وامتياز كبير أن أدلي بأول بيان في الجمعية العامة بينما تجري تغييرات هامة وبعيدة المدى ، سواء في العالم أجمع ، أو في المنظمة التي تجمع قادة العالم في مهمة واحدة بالغة الأهمية ، ألا وهي كفالة السلم والامن والتنمية في المجال الدولي .

تنبع بداية هذا العقد الأخير من القرن العشرين بأنه سيموج بالأحداث على نحو لم يسبق له مثيل منذ أن بدأ تدوين التاريخ ، إلا أنه على النقيض من سائر فترات التغييرات الكبرى والجذرية ، فإن الكثير من هذه التغييرات الأبعد مدى لا يحدث في مناخ يسوده العنف والحرب بل في جو تعمه روح التفاوض والتمايح والتوفيق . ذلك أن نظماً بأكملها كانت راسخة طوال نصف قرن من الزمان وأكثر ، أصبحت تخضع حالياً للدراسة والتقييم . وكثيراً ما تسقط أو تنبذ ، أو على الأقل يجري إصلاحها إصلاحاً جذرياً ، ولكن كل ذلك يجري من داخلها ومن خلال معركة تطرح فيها الأفكار وحدها . فالدولتان العظمتان في هذا القرن ، اللتان تبنيتا فيما مضى أيديولوجيات ومواقف متعارضة تماماً ، تتكاتفان الآن وتبدوان ملتزمتين ، بحق ، بالعمل التعاوني وصولاً إلى الهدف السامي المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين ، مما يعد ، بالفعل ، إنجازاً مشهوداً يرجع الفضل الأكبر فيه إلى جسارة وشجاعة ومشابرة ونفاذ بصيرة السيد ميخائيل غورباتشوف رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكذا إلى الاستجابة البتأة من جانب الغرب .

ويرحب كمنولك دومينيكا ترحيباً حاراً بسقوط الستار الحديدي ، وانتهاء الحرب الباردة ، وإحلال الديمقراطية وإنهاء الاستعمار في معظم أوروبا الشرقية ، وبالروح الجديدة السائدة بين الشرق والغرب والقائمة على الصداقة والإخاء ، والتواصل والتعاون . وإنما لتتطلع إلى اليوم الذي نرى فيه الموارد الهائلة التي ارتبطت حتى الآن بأدوات العداة بين هاتين الكتلتين العالميتين الكبيرتين ، وقد أفرج عنها وأعيد توجيهها إلى الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والعدل الاجتماعي والسلم في العالم أجمع . أما المظالم الموجودة في عالم اليوم والمتجسدة من ناحية في الشراء البالغ والانفاق المفرط ومن ناحية أخرى في الفقر المدقع والحرمان الشديد ، فلا يمكن السماح بتكرارها في هذا العالم الجديد الذي بدأ يبرز في سنوات غروب القرن العشرين .

وعلى الرغم من التغييرات العميقة الجارية في العالم ، لا تزال أحوال كثيرة ثابتة دونما تغيير . فما برحت دول صغيرة عديدة عرضة للمؤثرات الاقتصادية الخارجية ، وللأعمال الهدامة من الداخل وللعدوان والضم من الخارج . وحيث أن كمنولث دومينيكا دولة صغيرة للغاية ذات تجارب في هذا الصدد ، فإنها معنية بأن يضع المجتمع الدولي نهجا ومفاهيم جديدة لحماية أمن الدول الصغيرة وصون العملية الديمقراطية ، حيثما ، حددت ذلك عناصر معادية للمثل العليا التي تنادي بها الأمم المتحدة .

ففي منطقتنا ، قامت مؤخرا في ترينيداد وتوباغو ، عمارة صغيرة من المتمردين الارهابيين باحتجاز الحكومة بأكملها كرهينة ، فأصابوا البلد كله بالشلل وطالبوا سكانه بالفدية ، وذلك لاعتقادهم أن بإمكانهم حل مشاكل العالم الثالث المستعصية ، بصورتها البادية في ترينيداد وتوباغو ، على نحو أكثر فعالية مما تستطيعه الحكومة الشرعية المنوطة بها المسؤولية في ذلك البلد والمنتخبة انتخابا ديمقراطيا . ولقد كاد ذلك العمل أن يدمر تماما البنية الاجتماعية والسياسية لذلك البلد ، وتسبب ، بالقطع ، في تأخر اقتصاده لعدة سنوات . وان الأثار المتلاحقة لذلك الحدث المأساوي ستظل مخيمة على اقتصادات سائر دول الكاريبي ، ومن بينها بلدي الذي يكن أسمى التقدير لرئيس الوزراء أ. ن . ر. روبنسون وحكومته وشعبه لشجاعتهم في التصدي للتهديدات - التي شملت في بعض الأحيان حتى أرواحهم هم - وفي رفض تقديم أي تنازلات لهؤلاء الارهابيين .

إن أمن الدول في منطقة الكاريبي وفي أمريكا الوسطى تتهدده بقسوة ويلات الاتجار الدولي غير المشروع في المخدرات الذي أصبح واحدا من أخطر المشاكل التي تواجه منطقة الكاريبي . والآثار واضحة . فالموارد المالية الهائلة لاحتكارات تجارة المخدرات في أمريكا الوسطى ، بل حتى لعصابات المخدرات المنتشرة في مناطق كثيرة من العالم ، تفوق بعدة مرات الموارد المالية لكثير من الدول . ودلت الخبرة على أن الإطاحة بعنف بالنظام القائم في دول المنطقة هذه لا تتطلب الكثير من الوجهة العسكرية .

ونود أن نغتنم الفرصة لنعبر عن إعجابنا الشديد بما أبدته الحكومات المتعاقبة في كولومبيا من شجاعة ومثابرة في حربها ضد ويلات الاتجار غير المشروع في المخدرات . ويتعين على المجتمع الدولي في رأينا أن يبدي تقديرا أكبر للتضحيات التي بذلتها كولومبيا ، شعبا وحكومة ، لا لصالحها هي فقط ، بل ربما بصفة أخص لصالح البلدان المستهلكة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية . ولن يتوقف إنتاج المخدرات والاتجار فيها مادامت البلدان المستهلكة على استعداد لشراء الإنتاج بالأسعار التي تطلب منها . ولن يشعر أحد منا بالأمن حتى نستاصل إساءة استخدام المخدرات من مجتمعاتنا . وينبغي مكافحة الاستهلاك بشدة أكبر ولكن ينبغي أيضا تمكين الدول المنتجة والمزارعين فيها من أن يكسبوا عيشهم عن طريق ممارسة الأنشطة المشروعة ، وينبغي توفير الدعائم اللازمة لذلك على الوجه الملائم .

إننا نقدر تقديرا كبيرا ، لأنفسنا فحسب ، ولكن لشعوب العالم أجمع ، مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ، وحق الشعوب في أن تقرر مصيرها على أساس اختيارها الحر .

ومن أكبر أحداث العصر مدعاة للإعجاب الطريقة التي توحد بها المجتمع الدولي بأسره في إدانة الغزو العراقي للكويت وضمه لها . لقد نجح هذا العمل الخسيس في توحيد بلدان كانت تعادي بعضها عداء مرا ، دفاعا عن قضية مشتركة . غير أن حقيقة أن العالم بأسره تقريبا يمكن أن يقف وراء هذه القضية المشتركة هي بحد ذاتها إنجاز

عظيم . وتقف حكومة وشعب دومينيكا بحزم وراء الحكومة الشرعية في الكويت ووراء شعب الكويت ، ولئن كنا عاجزين عن عمل الشيء الكثير من الناحية العملية ، فإننا أهدينا تضامننا بحظر كل النشاط التجاري مع العراق والكويت مادام احتلال الكويت مستمرا ، ونحن نبدي استعدادنا للامتثال التام لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

ونود أن نؤكد هنا من جديد أهمية الاحترام الكامل لاستقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتسوية المنازعات بين الدول دون اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها . ونضم صوتنا الى أصوات الدول الكثيرة في المطالبة بأن توقف حكومة العراق فوراً أعمالها العدوانية ضد حكومة الكويت الشرعية وضد شعب الكويت ، وأن تسحب كل قواتها العسكرية من أراضي هذه الدولة .

ونرحب بالتقدم المحرز أخيراً على طريق التسوية التفاوضية للحالة في كمبوديا ، والرامي الى تمكين الشعب الكمبودي من تقرير مصيره السياسي عن طريق انتخابات حرة نزيهة تنظمها وتشرف عليها الأمم المتحدة في بيئة سياسية محايدة مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لكمبوديا . ونعرب عن الأمل في أن تسود روح التفاهم البناء ، وأن يتسنى لشعب كمبوديا قريباً أن يعرب عن إرادته فيما يتعلق بحكم بلاده . إن تقدم ناميبيا نحو الاستقلال والديمقراطية مصدر سعادة بالغة لكمبوديا .

دومينيكا ولهذه المنظمة . ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم ذلك البلد في بنائه لمؤسساته وفي ممارسته لاستقلاله في السنوات القادمة .

ويجب الإشادة بارتياح بالغ بالفعالية الجديدة للأمم المتحدة التي تجلت في كل هذه التطورات .

ولقد مكن التقارب بين الشرق والغرب ونهاية الحرب الباردة ، والتركيز الجديد على التنمية بدلا من الايديولوجية ، الأمم المتحدة بعد كل هذه السنوات من أن تبدأ أخيراً بالانطلاق بالدور البناء في صيانة السلم والأمن الدوليين الذي أنشئت من أجله . فقد استطاع مجلس الأمن بمفعة خاصة ، أن يحقق مستوى ملحوظا فعلا من الإجماع والعمل البناء بشأن مسائل حاسمة الأهمية مثل غزو العراق للكويت والحظر الذي فرضته

الامم المتحدة على العراق والكويت ، وجهود الامم المتحدة في مساعدة اللاجئين الذين تسبب النزاع في وجودهم .

ومكنت روح التعاون الجديدة التي برزت بين الدولتين العظميين في الاشهر القلائل الاخيرة الامم المتحدة من أن تشرع في نهاية المطاف في تنفيذ الولاية التي اناطها بها الميثاق .

فلعل روح التعاون الجديدة هذه تتيح إمكانية التسوية التفاوضية للمسائل الأخرى في الشرق الأوسط . وأنا أشير بصفة خاصة الى الاعتراف العالمي بحق اسرائيل في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وكذلك حق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن خاص به . وقد تتيح التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط فرصاً جديدة للتسوية المرضية لهذه المشاكل المستعصية . ويجب اغتنام كل فرصة لتحقيق السلم والاستقرار الشاملين في تلك المنطقة .

وتبشر إعادة توحيد ألمانيا كما يبشر تحرير الجانب الأكبر من أوروبا الشرقية ونشر الديمقراطية فيها ، بإمكانيات هائلة في المستقبل . إلا أن الكثير من هذه الديمقراطيات البازغة تحتاج الى مساعدة في جهودها لتحويل مجتمعاتها من المجتمعات الموجهة سياسياً والمخططة اقتصادياً الى بلدان تتبع اقتصاد السوق ، ومجتمعات مفتوحة وديمقراطية . ونحن نشجع بمدق المجتمع الدولي على أن يقدم كل دعم لهذه الجهود . ونؤكد بالمثل مع ذلك ، أنه لا ينبغي للمساعدة المقدمة الى الديمقراطيات البازغة في أوروبا الشرقية أن تكون على حساب المستويات التقليدية ، غير الكافية أصلاً ، للمساعدة التي تقدم الى البلدان النامية ، وهي البلدان التي كانت المستفيد التقليدي من المساعدات الإنمائية . ونحث المجتمع الدولي ، وبالأخص الدول الصناعية في العالم ، على أن تشهد ، وتحدد ، طرقاً مبتكرة لتوجيه الموارد البشرية والمالية الهائلة التي ظلت تصب حتى الآن في جهود الحرب الباردة غير المنتجة الى حملة جديدة لتنمية البلدان النامية في العالم . إننا بحاجة الى ترشيد استخدام موارد العالم ، واستخدام هذه الموارد لتحقيق مستوى مقبول من العدالة الاقتصادية الدولية . ويجب

مساعدة العالم النامي للخروج من دائرة الفقر والحرمان التي دامت سنوات طويلة ، ولإفلات من التبعية المهينة التي نعاني منها الآن ، ولكي نتمكن من الوقوف على أقدامنا لنواجه الاحتياجات الأساسية لشعوبنا إلا أن هذا لن يتحقق مادامت العلاقة القائمة بين الدول الغنية والفقيرة ، تظل هي وأنماط التجارة السائدة الآن الأساس الذي يبنى عليه وجودنا . وبطبيعة الحال ، فمادامت العدالة مفتقدة ، فلن يسود السلم .

لقد أحرز تقدم كبير في جنوب افريقيا في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة في تحطيم قبضة الفصل العنصري ، هذا النظام اللإنساني البغيض الذي يقوم على استغلال الإنسان للإنسان واضطهاد الإنسان للإنسان . إن المجتمع الدولي يبدي اشمئزازه من هذا النظام منذ أمد طويل ، ولكن ثمة بلدانا كثيرة لم تظهر استعدادا لان تفعل أي شيء من شأنه أن يحطم فعلا قبضة هذا البناء القوي وأن يمكن من استئصال هذا المساس الرهيب بحقوق الإنسان الأساسية للملايين من السود والملونين الآسيويين في جنوب افريقيا . وبفضل كفاح شعب جنوب افريقيا ذاته ، وبفضل الدعم الذي لا يكل والتضامن من جانب دول كثيرة مثلثة هنا ، وبفضل بذل الدم وتضحية الافراد بحريتهم ، وبفضل المشابرة في مواجهة مظالم الفصل العنصري حتى لو عرّض ذلك المناضلين لمخاطر لا يمكن تخيلها ، وبفضل شجاعة الأطفال وجلد النساء ، أخذ يبدو الآن أن العدالة يمكن أن تسود في نهاية المطاف ، وبدأت تبدو بارقة أمل في نهاية الطريق المظلم . وفي هذا الصدد لا يسعني إلا أن أنوه بنيلسون مانديلا وهو الرجل الذي أظهر حتى وهو يواجه مشكلات جنوب افريقيا الجديدة التي خرج اليها بعد الإفراج عنه أخيرا بعد ٢٧ عاما من السجن عمق الحكمة وقوة الشخصية والقدرة على عدم المساومة على المبادئ مع إبداء مرونة ملحوظة في نهجه ، الرجل ذو البصيرة وذو الاستعداد للتضحية بكل ما يملك ، كما تجلى على نحو لا جدال فيه ، من أجل صالح شعبه وانتصار العدالة . وأنا أحيي هذا البطل العظيم من أبطال القرن العشرين ، الذي تتمثل قيمته الكبرى في إنسانيته ، والذي تغلب بروحه المرحمة وتسامحه وحبه ، على عوائق تفوق كل تصور ، وبرز متبسما ورائعا ، يتحدى الافتراضات المطروحة على جانبي المعركة فاتحا الطريق أمام الحل .

ومما لا شك فيه ، أن الذين قدموه عندما كان في السجن سينتقدونه الآن وهو يعالج بطريقة مبدئية تماما وأن يكن بروح عملية ، المشاكل الواقعية للغاية التي ينطوي عليها التفاوض على الانتقال الى حكم الاغلبية مع الحفاظ على البلاد - وليس على هياكل الفصل العنصري - ودرء احتمال سقوطها في هوة الفوضى . ولأن طريقه طريق صعبة مخوف بالمخاطر والعقبات ، فإن اجتيازه يتطلب عملاقا مثل مانديلا ، بما له من حكمة ، وتكامل في الشخصية وصبر وشجاعة ، وكلها صفات اكتسبها على امتداد سنوات الكفاح .

إننا واثقون من أنه في ظل هذه القيادة ستكون الغلبة لشعب جنوب افريقيا . وينبغي ، في الوقت ذاته ، مواصلة الضغط من أجل إحراز تقدم حقيقي . وقد استمع كمنوك دومينيكا الى نداء المؤتمر الوطني الافريقي والى نداءات كل أمم العالم المهمة بحقوق الإنسان والملتزمة بأهداف ميثاق الأمم المتحدة للإبقاء على الجزاءات الاقتصادية وغيرها من الجزاءات المفروضة ضد جنوب افريقيا وذلك الى أن يتسنى إحراز تقدم حقيقي لا رجعة فيه صوب التوصل الى هدف "صوت واحد للشخص الواحد" في جنوب افريقيا .

إن كمنوك دومينيكا ملتزم باستئصال شأفة الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل من على وجه البسيطة . وتحقيقا لهذه الغاية ، صدقنا على معاهدة عدم الانتشار النووي وجاري التفاوض حول اتفاق الضمانات . ونحن نؤيد المبادرة الرامية الى إعلان منطقة الكاريبي منطقة خالية من الاسلحة النووية ، ونحث على ضرورة الإبقاء على هذا المفهوم ونشره في مناطق متزايدة على سطح هذا العالم ، ويحث كمنوك دومينيكا المجتمع الدولي على أن يعمل بقوة ونشاط صوب عدم الانتشار النووي والقضاء التام في نهاية المطاف على كل الاسلحة النووية والكيميائية .

إن دولا كثيرة جدا تنفق جزءا كبيرا من ثرواتها الوطنية على الاسلحة ، بل إن البلدان الفقيرة النامية نفسها تنفق ملايين الدولارات على الاسلحة وذلك على حساب توفير حتى تسهيلات الحياة الأساسية لشعبها . وقد يكون من السذاجة أن يؤمل في التخلص من الاتفاق على الاسلحة . إلا أنه يتعين على العالم أن يكرس أفضل جهوده لتقليل الاتفاق على الاسلحة المدمرة الى أدنى حد ممكن وتسخير مواهبنا ومواردنا ، بدلا من ذلك ، للتنمية والسلم والعدالة .

لقد لاحظنا بارتياح إعادة توحيد المانيا وفي منطقتنا تعمل الجزر الأربع التي في اتجاه مهب الريح في منظمة دول شرقي الكاريبي بنشاط صوب إقامة دولة موحدة مكونة من تلك الدول الأربع المنفصلة المستقلة . وفي هذا السياق ، نلاحظ بارتياح الجهود الاخيرة التي تظهر جديده لم تكن موجودة من قبل في النهج الذي تنتهجه جمهورية كوريا

وجهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حيال مسألة إعادة توحيد كوريا . ونحن ندرك أن هناك صعوبات كثيرة تعترض طريق عملية إعادة التوحيد هذه . بيد أننا نؤكد تأييدنا الكامل للهدف الذي تتشاطره كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والمتمثل في إعادة توحيد ذلك البلد ، لكننا في الوقت ذاته ، لا نشاطر في الرأي القائل بأن العملية الرامية الى إعادة التوحيد تشكل عائقا في سبيل انضمام أي من جمهوريتي كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى عضوية الأمم المتحدة ، لو رغبا في ذلك . فنحن نلاحظ أن العضوية المنفصلة في الأمم المتحدة لم تمنع أو تعوق بحال من الأحوال تقدم ألمانيا الغربية والشرقية صوب إعادة التوحيد . ولم تعرقل العضوية المنفصلة في الأمم المتحدة بأية حال اليمن الشمالية والجنوبية في سعيهما لتوحيد بلدهما . ونحن في دومينيكا ، وغرينادا ، وسانت لوسيا ، وسان فنست وجزر غرينادين لن نسمح للتمثيل المنفصل في الأمم المتحدة بأن يقف حجر عثرة في طريق توحيدنا .

وإذا ما سعت جمهورية كوريا ، وهي دولة مستقلة ذات سيادة الى الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة وأثبت استعدادها لذلك وقدرتها على الاضطلاع بكل التزامات الدول الأعضاء وفقا للميثاق - ونحن لا يخالجا أدنى شك في هذا - فإن كمنولك دومينيكا سيؤيد طلبها للحصول على العضوية .

وإذ انتقل الى منطقة الكاريبي فإنني أود أن أعرج على الصعاب التي يعاني منها شعب شقيقتنا دولة هايتي . فذلك البلد الذي تحرر من ديكتاتورية نظام دي فالويه ، يجد من الصعب عليه الآن الإفلات من ديكتاتورية الإرهاب التي يبدو أنها أصبحت الى حد كبير جزءا من حياة أهالي هايتي . ويبدو أن هايتي تتأرجح في أرجوحة دائمة بين انتعاش الآمال وتهدد الاحلام ، الى حد يحملنا على التساؤل في هذه المرحلة عما إذا كان الشيقن من غلبة الباطل قد طفى على الأمل . لكن يقال إن "الأمل ينبوع أبدي في صدور البشر" ، ولئن كان على شعب هايتي أن يرسم مصيره بنفسه فإن على جيرانه والمجتمع الدولي بالتاكيد أن يقدموا التشجيع والتأييد اللازمين للجهود التي يبذلها السكان المحليون .

إن دائرة العنف والإرهاب التي سيطرت على حياة هايتي لوقت طويل يجب أن تكسر . ونحن نؤيد ونساند مبادرات الأمم المتحدة للإسهام في تنظيم انتخابات حرة نزيهة في ذلك البلد الذي حرم لوقت طويل من فرصة الاهتمام الجاد بالاحتياجات المشروعة لشعبه في جو يسوده الأمن والسلم . ونحن ، في الواقع ، نحث الأمم المتحدة على أن تزيد من تركيزها على هذه المشكلة وعلى ألاّ تعالجها على أنها مجرد مشكلة هامشية .

وأخيرا ، شمة ملاحظة إيجابية أخرى ، هي أن حكومة كمنولث دومينيكا قامت ، على مر السنين ، بتطوير بل وتنفيذ برنامج شامل للغاية لتعزيز الاستخدام الحثيث للموارد الطبيعية من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وهذا البرنامج ذو أهمية حيوية في بلد كبلدنا الذي هو جزيرة محاطة بنظم إيكولوجية هشة ، وأحوال مادية محدودة ، وضغوط ناشئة من تنافس الممالج المختلفة على موارد الأرض الضئيلة .

إن التطورات الأخيرة على الصعيد العالمي حثت بحكومة بلادي الى أن تستمر بمزيد من الإلحاحية والالتزام في انتهاج برنامج خاص بها لإدارة البيئة . إن مسائل ارتفاع درجة الحرارة العالمية واستنفاد طبقة الأوزون ، وإزالة الأجاج الاستوائية والإسكان غير الكافي والفاقة ينظر إليها على أنها أمور ينبغي التصدي لها فوراً مع استمرار البحث المتصل عن الحلول الطويلة الأجل .

وفي جهد يرمي الى تنويع اقتصاد الدولة ، أعطيت السياحة أولوية أكبر . وتشتهر دومينيكا في الخارج بأنها "جزيرة الطبيعة" . إن بلدنا الصغير غني جداً - في الواقع - بالموارد الطبيعية والثقافية التي لا توجد في أي مكان آخر . فدومينيكا بها وفرة من الغابات والحياة البرية والأنهار والبحيرات والشلالات والينابيع الكبريتية . وتستكمل هذه السمات الطبيعية البارزة بمواقع تاريخية لا حصر لها وسمات أركبيلية . لذا ، يكون من المنطقي الأضطلاع بتنمية هذه الموارد والنهوض بها مع إيلاء أقصى الاعتبار للأثار البيئية ، بغية تحقيق هدف التنمية القابلة للاستمرار .

لقد شرعت حكومة دومينيكا في اتباع نهج منتظم في العمل على تحقيق التنمية القابلة للاستمرار . ومن المكونات الهامة لذلك البرنامج إنشاء محتجزات حرجية أو حدائق عامة . واليوم أصبحت نسبة ٢٠ في المائة من إجمالي مساحة أرض دومينيكا مخصصة رسميا لتكون محتجزات حرجية أو حدائق عامة . وقد حددت الخطة الخاصة بشبكة الاحراج والحدائق مناطق أخرى لتضم الي تلك المساحة ، على أن الشبكة الحالية تتألف من محتجزين حرجيين وحديقتين عامتين . وهي الى جانب ما يوجد بها من موارد توفر الأساس اللازم لتنمية السياحة في الجزيرة . وبهذا يتضح أن مفهومنا للسياحة يقوم على حماية البيئة وتعزيزها .

يفخر كمنولث دومينيكا بأن مواطنيه يتمتعون اليوم بالهواء النقي والمياه النظيفة وبيئة خالية نسبيا من معظم المشاكل الموجودة في أماكن أخرى من العالم . ومع ذلك ، فإننا ندرك تماما أن تلك الأحوال قد لا تدوم طويلا ، إذا ما استمر التدمير العشوائي للبيئة السائد في أرجاء العالم على ما هو عليه .

ولئن كانت النهج التي تنتهجها حاليا الدول الصناعية بالنسبة للمسائل الخاصة بالبيئة تبعث على الأمل ، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يكرس المزيد من الموارد للقضاء على الممارسات التي تؤدي الى تلوث أنهارنا ومناخنا والى استنزاف الاحراج والتخلص العشوائي من النفايات الصناعية في محيطات العالم . ويتعين علينا - في المقام الاول - أن نسترشد في النهاية بالحكمة القائلة بأننا مجرد أمناء على هذه الأرض ، وعلينا أن نعمل على تسليمها للأجيال القادمة في حالة تمكنها من التمتع بكامل هبات الطبيعة .

إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد في الآونة الأخيرة ، إنما يتيح لنا الفرصة للتأمل فيما لمسائل المخدرات والحرب والعدالة والتنمية والبيئة من أشر على الأطفال ومن ثم على عالم المستقبل . وعلينا أن نواجه التحدي وأن نغتني الفرصة المتاحة اليوم إذا ما كان لنا أن نفلت من حكم التاريخ القاسي في المستقبل . وأتمنى للأمم المتحدة استمرار زيادة نفوذها وفعاليتها وهي تسعى لمواجهة تحديات عالم سريع التغير .

السيد موسى (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أبرز عمل هذه المنظمة على مر العام الماضي حقيقة الأمم المتحدة بوصفها منظمة قوية ديناميكية ذات مصداقية بإمكانها الاستجابة للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي . ومما يشير الإعجاب خاصة ما توصلت اليه الجمعية العامة من نتائج في دوراتها الاستثنائية الخاصة بالعمل العنصري ومكافحة المخدرات والتعاون الاقتصادي الدولي ومحنة اللاجئين والتدابير الفعالة التي اتخذها مجلس الأمن في الآونة الأخيرة بشأن أزمة الخليج .

وفي ظل هذه الخلفية ، يثلج صدر وفد بليز انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين هذه . ونحن نتمنى لكم أطيب الأمنيات ونؤكد لكم تعاوننا معكم في اضطلاعكم بمهامكم العويصة .

إن تعيينكم يعتبر بلا شك إشادة بمالطة ، التي نشترك معها في تراث الكمنولث وعضوية حركة بلدان عدم الانحياز . ومالطة هي مثال للدول الصغيرة في هذه المنظمة ، وأهميتها تُلاحظ من خلال جهود وفدها الصادقة إزاء قضايا مثل الشيخوخة ، وحماية البيئة ، والنهوض بمفهوم الميراث المشترك للجنس البشري . إن إنجازاتكم الشخصية ، سيدي الرئيس ، واهتمامكم الخاص بحقوق الإنسان ، يؤهلانكم لقيادة الجمعية العامة في الدورة الحالية .

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للواء جوزيف غاربا للانجازات التي حققها خلال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . واسمحوا لي أن أشيد بحق بأميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي مابرحنا نستمد الإلهام من تغانيه وهمته . ويرحب وفدي بإمارة لختنشتاين في أسرة الامم ، ويتطلع قدما الى قيام الدول الصغيرة بدور متزايد في سعينا الى تحقيق الوثام العالمي .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تنعقد في مرحلة استثنائية بالنسبة للعالم . فالازمة التي شهدتها الخليج الفارسي في الأشهر القليلة الماضية تؤكد تأكيدا راسخا أن السلم هو أكثر من مجرد غياب الحرب . والانفراج في التوترات بين الشرق والغرب ، واتفاقات تحديد الاسلحة بين الدولتين العظميين يأتيان بأمل جديد في السلم ويجلبان درجة عالية من التفاؤل . لقد واكبت نهاية الحرب الباردة موجة لا تقاوم من الحرية الإنسانية أخذت تجتاح قارات عديدة ، لكن تبين أن مظهر السلم قائم داخل إطار هـ ش .

لقد أنشئت الامم المتحدة في سان فرانسيسكو بعد الحرب العالمية الثانية لهدف واضح هو الحفاظ على السلم والامن الدوليين . ويتضمن الفصل السابع من الميثاق مخططا لنظام أمن دولي ذي قدرة على ردع عدوان ومنع تطور المنازعات المحلية الى صراعات مسلحة ، ولو طبق هذا المخطط ، لكنا قد قطعنا شوطا بعيدا نحو ترسيخ حكم القانون على نطاق العالم ، وإنقاذ العالم من ويلات الحرب ، وإهدار الموارد على آلات الحرب .
إلا أن وعد الميثاق لم يُوفَّ به .

وقبل سنوات خلت ، أوصت اللجنة المستقلة المعنية بمسائل الأمن الدولي - لجنة بالم - بوضع هيكل وقائي للحفاظ على السلم ، بما في ذلك اللجوء الى بعثات لتقصي الحقائق وقوات أمن عسكرية مشتركة ، على أن تستخدم كلها قبل نشوء الصراع المسلح .

ألم يحن الوقت لأن نعيد النظر في هذه المقترحات ، وللتحرك نحو تقوية نظام أمن الأمم المتحدة ؟ إن الاحداث الاخيرة هي تذكير بأنه حتى في هذه الاوقات التي تتمف بوجود سلم ظاهر ، يجب على الدول الصغيرة غير الحصينة أن تتنبه لحماية سيادتها ووحدة أراضيها .

ونحن لا نستطيع أن نتفاوض عن غزو الكويت مهما كانت الذرائع ، فالعدوان لا يمكن السكوت عليه ، واستخدام القوة لتسوية الخلافات أمر غير مسموح به . إن الموقف الدولي المتخذ ضد العدوان العراقي ، وفرض الجزاءات ، أمران منطقيان وضروريان . وفي الوقت نفسه ، نحن نؤيد الجهود الرامية الى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة في الخليج قد ينجم عنه انسحاب القوات العراقية من الكويت . إن هذه الأزيمة تبين الحاجة الملحة الى السلم والعدل في الشرق الأوسط . أليس ممكنا تحويل هذه الأزيمة الى فرصة لإيجاد تسوية سلمية شاملة ؟

إن الحرب العربية - الاسرائيلية ، ولتبا كفاح الشعب الفلسطيني من أجل العدل وحقه في تقرير المصير والاستقلال ، مسألة ما برحت تحظى عن حق باهتمام المجتمع الدولي برمته . وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تضمن إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين ، وتضمن أيضا أمن اسرائيل ، يجب أن يكون هدف مؤتمر دولي ينعقد برعاية الأمم المتحدة . وتؤكد بليز مجددا تضامنها الكامل مع لبنان في حقه المشروع في الانسحاب غير المشروط لجميع قوات الاحتلال الموجودة فيه . ويجب علينا أن نضع حدا لإراقة الدماء بلا مبرر في هذا البلد المنكوب .

وتنتهز بليز هذه الفرصة لترحب بعضوية ناميبيا في الأمم المتحدة . إننا نحيا زعماء ناميبيا ودور الأمم المتحدة الحاسم في العملية التفاوضية التي أدت الى استقلال ناميبيا .

ويرحب وفدي أيضا بالسيد نيلسون مانديلا وبعودته الى عالم الكفاح لتحرير شعبه . ونحن نوكد مجددا تاييدنا لوقوف المجتمع الدولي بحزم ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا حتى يُزال الفصل العنصري ويصبح بإمكان غالبية شعب جنوب افريقيا أن تمارس حقها الاساسي في تكافؤ الفرص وتكافؤ المشاركة في العملية السياسية .

منذ أيام قليلة ، شهدنا إعادة توحيد المانيا الشرقية والغربية . لقد أمكن تحقيق هذا التحول الرائع بفضل عزيمة شعب المانيا وجهده . إننا نتمنى الخير للدولة الجديدة ، ونأمل أن يؤذن هذا التحرك ببدء فترة من المصالحة والسلام والتعاون انسجاما مع قيام نظام عالمي جديد .

إن المانيا الموحدة ينبغي أن تكون عاملا ملهما لشعب شبه الجزيرة الكورية في سعيه الى تحقيق الثقة المتبادلة كوسيلة لحل النزاع العقائدي لصالح الجنس البشري .

وفي منطقتنا بالذات ، تشني بليز على إجراء الانتخابات والانتقال السلمي للسلطة في نيكاراغوا كخطوة مميزة في حل الصراع القائم في ذلك البلد ، وفي امريكا الوسطى ككل . إن رئيس نيكاراغوا السابق السيد دانيال أورتيغا ، والرئيسة فيوليتا شامورو قد أسهما إسهاما قيما في قضية السلم في هذه المنطقة المضطربة . ونحن نعي بالطبع أن ثمة مشاكل عديدة لاتزال تعترض تحقيق الديمقراطية والمصالحة الوطنية .

أمّا الحالة في السلفادور فلاتزال مبعث قلق ، حيث يجد ذلك البلد نفسه في حرب أهلية لا يمكن أن يخرج منها أحد منتصرا . إن الحوار السلمي ، واحترام حقوق الإنسان ، وحكم القانون هي مقومات أساسية لتحقيق سلم عادل ودائم ينعم به شعب السلفادور .

إن السعي الى سبيل ديمقراطي لايزال قائما في هايتي . فإجراء انتخابات وطنية وإقامة مؤسسات ملتزمة بالعملية الديمقراطية هما الهدفان اللذان تلتزم بليز ، بوصفها عضوا في مجموعة بلدان منطقة البحر الكاريبي ، بالمساعدة بكل وسيلة ممكنة في بلوغهما . وما برح رئيس وزراء بليز مهتما شخصيا بهذا السعي ، بالإضافة الى رئيس الولايات المتحدة السابق كارتر . إن أملنا وصلاتنا هما أن يسمح لشعب هايتي بالخروج من ظلمة الإرهاب والاستبداد التي طال أمدها الى فجر السلم والعدالة والحرية .

ننتقل الآن الى مشكلة اللاجئين في امريكا الوسطى . إن اللاجئين والمهجرين
يبقون مشكلة انسانية بالغة الجسامه . ولذا يذكر وفد بليز بارتياح الاجتماع الناجح
الذي عقدته في وقت سابق من هذه السنة لجنة المتابعة التابعة للمؤتمر الدولي
المعني باللاجئين في امريكا الوسطى . إننا نحبي الجهود التي بذلتها مفوضية الأمم
المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فضلا عن الأعمال التي قامت
بها مجموعة المانحين الدولية ، استجابة منها لحاجات مجتمعاتنا التي تأثرت بآلاف
اللاجئين الذين أموا شواطئنا بحثا عن السلم وأملا في حياة أفضل . إننا نطلب
استمرار تعاون المجتمع الدولي في تعامله مع هذه الظاهرة التي قد يكون لها أشر
اجتماعي مدمر على البلدان الصغيرة مثل بليز ، ما لم تعالج بطريقة بنّاءة في الوقت
المناسب .

وما زال تعزيز السلم والتنمية الاقتصادية يمثلان التحدي الذي نواجهه الآن . ونحن نجتمع في ظل أزمة الخليج بما يماحبيها من تقلبات اقتصادية نجمت عن الارتفاعات الشديدة في أسعار الوقود . ونحن نجتمع في الوقت الذي يشير فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ما يربو على بليون شخص من أشقائنا من بني البشر يعيشون في فقر مدقع ، وأن ما يقرب من ٩٠٠ مليون شخص بالغ لا يستطيعون القراءة والكتابة ، وأن ٤٠ ٠٠٠ طفل كان يمكن إنقاذهم يموتون يوميا في عالمنا هذا بسبب التخلف والفقر . وفي عديد من البلدان في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، شهدت الثمانينات ركودا في الانجازات البشرية ، بل انعكاسا في اتجاهها . ومع هبوط أسعار السلع الأساسية واستمرار الأسعار المرتفعة للسلع المصنعة والنفط ، تكون النتيجة التي لا مفر منها هي تدهور شروط التبادل غير المتكافئة ، بالنسبة لمعظم العالم الثالث .

لقد قيل عن حق أن التنمية الحقيقية ينبغي قياسها ليس بمعدلات النمو ، وإنما بما يسمى بنوعية الحياة . ويتعين أن يتركز الاهتمام في عقد التسعينات على التنمية البشرية ، خاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية . وتوافق بليز على وجهة النظر القائلة بأن حرية الإنسان ضرورة حيوية للتنمية البشرية ، وأن الشعب ينبغي أن يكون حرا في ممارسة خياراته ، وأن عملية التنمية ينبغي أن تهيئ بيئة يتمكن فيها الناس ، فرادى أو جماعات ، من تنمية كامل طاقاتهم ، وتتاح لهم فيها فرصة معقولة لكي يعيشوا حياة مشرقة وخلقة . إن التحدي الذي نواجهه هو أن ندير النمو الاقتصادي ، ونحقق الاستفادة المثلى من مواردنا البشرية ، وننمي قطاع الاقتصاد الإنتاجي بينما نتمدي للحاجات الأساسية لشعبنا بغية توفير الأغذية والمياه والتعليم والإسكان والرعاية الصحية ، وبغض الأهمية أيضا إيجاد فرص العمل لضمان كرامة الإنسان .

إن المسؤولية الأساسية لتحقيق تلك الأهداف تقع على عاتقنا ، غير أن وجود بيئة خارجية مواتية أمر حيوي لدعم استراتيجيات التنمية البشرية في التسعينات . وحسب قول باربر كونابل ، رئيس البنك الدولي فإن : "هناك حاجة إلى زيادة تدفقات المعونة الإنمائية المالية إذا كان للبلدان النامية أن تتدحج في تنفيذ استراتيجيات

خفض الفقر . لقد أخفقت تدفقات المعونة الرسمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الصناعية ، في الوقت الذي اشتدت فيه الحاجة الى أقصى حد . وهذا أمر غير مقبول" .

ويتعين إعادة هيكلة المعونة التقنية المقدمة من شركائنا في التنمية إذا كان لها أن تساعد في بناء القدرات البشرية والطاقات الوطنية . وكما يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتسعينات ، فإن مقدار المعونة التقنية التي تتدفق كل عام الى مرتبات الخبراء الأجانب وإلى البنوك الأجنبية ، يتجاوز كثيرا الميزانيات الوطنية للخدمة المدنية في العديد من البلدان النامية . إن زيادة نجاح التعاون التقني في التسعينات يتطلب أن تركز البرامج بدرجة أكبر على بناء القدرة الوطنية عن طريق تبادل الخبرات ، ونقل الكفاءات والمهارات الفنية الخاصة ، والتعبئة الكاملة لطاقات التنمية الوطنية واستخدامها .

أصبح هذا التحدي الإنمائي أكثر إلحاحا من ذي قبل في العديد من مجتمعاتنا بسبب آفة المخدرات . إن الطلب على المخدرات وإنتاجها والاتجار فيها واستهلاكها غير المشروع ، أمور تهدد الصحة البدنية للسكان كما تهدد الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول . وتقوم بليز في الوقت الحالي بجهد رئيسي ، بالتعاون مع جيرانها من الدول ، مثل المكسيك ، وجميع الحكومات الصديقة ، يرمي الى القضاء على هذا التهديد الخطير لمجتمعاتنا .

إن التحدي الإنمائي للتسعينات يجلب معه إدراكا واضحا بأن التنمية المستمرة ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها مسألة من مسائل الامن الايكولوجي العالمي . وفي عام ١٩٩٢ سيلتقي المجتمع العالمي في البرازيل لمناقشة الشواغل البيئية . ونحن نتطلع إلى اعتماد خطة عمل عالمية لعكس اتجاه تدهور البيئة ، وكفالة المحافظة عليها .

ونحن في بليز حكومة وشعبا نتشاطر الالتزام الحازم بحماية غاياتنا ، وحياتنا البرية ، وشبكة الشعب المرجانية في مياها البحرية ، ومواردنا الطبيعية للأجيال القادمة من أبناء بليز الذين لم يولدوا بعد . غير أن هناك تحديات جديدة لبيئتنا تتطلب الاهتمام والمساعدة . فهناك مثلا ظاهرة النمو الحضري السريع التي تحتاج إلى

استراتيجيات جديدة مبتكرة ، وموارد لمعالجة المسائل المتعلقة بالمياه والصرف المحي وجمع القمامة والإصحاح ، وإزالة الأحياء الفقيرة ، وتنمية الإمكان والتخطيط الحضري مع توفير الوسائل الأساسية للمعيشة الصحية . إن فعالية الاستجابات الحكومية ، والإجراءات التي تتخذها البلديات ، إزاء هذه القضايا تحدد إلى حد بعيد التنمية البشرية في مدن المستقبل المتنامية .

ونحن نشعر بالتشجيع للعزيمة السياسية الذي أبداه المجتمع العالمي لتوفير مستقبل أفضل للأطفال . لقد أوجد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي اختتم أعماله مؤخرا ، قوة دفع جديدة للسعي بعزم من أجل تحقيق أهداف التغذية الكافية ، والرعاية الصحية الأولية ، والتعليم الأساسي ، لكل أطفالنا في العقد القادم . وهذه الأمور قد لا تكون من القضايا التي تجتذب العناوين الرئيسية في صحفنا ووسائل الإعلام الالكترونية ، ولكن ذلك لا يقلل من جدارتها بأن تولى أولويتنا العليا . وهذا الاستثمار الذي نقدمه اليوم هو الذي يحدد المستقبل الذي سيكون عليه غد .

إن حياة أطفالنا وأجيالنا المقبلة في القرن الحادي والعشرين سيحددها مدى نجاحنا في التغلب على تحديات عصرنا . إن شباب اليوم لا يدركون منطق الحرب . وبامتداعتنا أن نتعلم منهم درسا عظيما ونتيح الفرصة لإحلال السلم . هذا هو أملنا ولب دعائنا .

السيد كروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لشرف

عظيم لي أن أشارك مرة أخرى في أعمال الجمعية العامة ، ويسرني أيما سرور أن أتقدم إليكم ، سيدي الرئيس ، بتهاني وفدي على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين . وهذا اعتراف بحق بخصالكم العديدة كسياسي محنك على المعيين الوطني والدولي .

أود أيضا أن أشيد بسلفكم ، السيد غاربا ، للطريقة الممتازة الجديدة بالبناء التي أدار بها أعمال الدورة العادية الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، والدورات الاستثنائية الثلاث المكرمة للفصل المنصري ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والتعاون الاقتصادي الدولي . وإننا نعرب له عن تقديرنا .

ونشيد مرة أخرى بالامم المتحدة ، ونشني بصفة خاصة على الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على جهوده الدؤوبة سعيا الى السلم وإلى توطيده في قطاع كثيرة من العالم يسودها الاضطراب . ونهنئه على نجاحاته الاخيرة ، لاسيما على دوره في انتقال ناميبيا الى الاستقلال بسلامة .

يمثل قبول أعضاء جدد في الامم المتحدة انجازا رئيسيا على الدوام لانه يزيدنا قربا من عالمية المنظمة ، وهي هدف رئيسي من أهداف الميثاق . ومع انضمام إمارة لختنشتاين وجمهورية ناميبيا الى عضوية الامم المتحدة يتعزز مرة أخرى مركز الصدارة الذي تحتله الامم المتحدة في العلاقات الدولية . إننا نرحب بهما بين ظهرانينا ونتطلع الى اساهمهما في معالجة المسائل الهامة التي تنتظرنا .

ومع ذلك ، فإن استقلال ناميبيا لا يختتم تاريخها الحافل بالصعاب ، لان عشرات السنين من النهب قد تركت اقتصاد ذلك البلد في حاجة ماسة الى المساعدة . ونحن نأمل في أن تكون هذه المساعدة قريبة لكي تكفل ألا تشهد شمار الاستقلال والسيادة بأي شكل من الاشكال بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي . وهذا هو الالتزام المستمر الذي أصبح على المجتمع الدولي أن يظطلع به الآن .

(السيد كروما ، سيراليون)

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر توجت رياح التغيير ، التي بدأت تهب على أوروبا الشرقية منذ عام تقريبا ، بإعادة توحيد دولتي ألمانيا . وانتهيار حائط برلين وإعادة التوحيد قد أزاحا فعلا الستار الحديدي الذي كان العامل السياسي المهيمن على أوروبا ما بعد الحرب . وسيراليون ترحب بهذه الفرصة الهامة ، التي هي في الواقع تنويج لرغبة شعب ألمانيا التاريخية في إعادة توحيد بلاده ولجهوده التي لا تكل . وإعادة توحيد ألمانيا ، شأنها شأن العديد من أحداث عام ١٩٨٩ في أوروبا ، تمثل انتصار الروح الانسانية على القوى الممطنة ، بل والشريرة أحيانا ، التي حالت دون التعبير عن هذه الروح تعبيرا كاملا . ونحن نعتقد أن ألمانيا ستكون في المستقبل قوة من أجل الاستقرار والتقدم في العالم الذي تميزت معظمه بفعل الصراعات والفقر والمرض والإهمال والتعصب .

تفتح هذه التطورات آفاقا جديدة للتعافم والتعاون فيما بين الدول ، وتؤكد اعتقاد وفدي أن بوسع كوريا ، شأنها شأن الالمانيتين واليمنين ، أن تسعى إلى عضوية هذه المنظمة دون المساس برغبة شعبها في إعادة توحيد وطنه . لذلك ، تعرب سيراليون عن تأييدها لرغبة جمهورية كوريا في الحصول على عضوية الأمم المتحدة . ونحن نشيد بجهود الحكومتين ، لا سيما الاجتماع الأخير الذي عقد بين رئيسي وزراء كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية - وهو خطوة من شأنها أن تؤدي إلى تخفيف التوتر بين البلدين .

باتساع حدود التغييرات السياسية ، يحدونا الأمل أن تمر جنوب افريقيا ، التي يسود فيها الفصل العنصري ، بتجربة التحول هذه قبل انقضاء وقت طويل . ووفد سيراليون يواصل عن كثب رصد التطورات في ذلك البلد عقب اطلاق سراح نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، السيد نيلسون مانديلا ، على أمل أن تتساح الفرصة لأن يكتسب هذا الاتجاه زخمه الطبيعي . ويلزم تشجيع الحوار بنشاط بين منظمات السود وحكومة جنوب افريقيا ليتسنى تحقيق نتائج إيجابية .

وينبغي تجنب الحالات التي يمكن أن تهدد هذا الاحتمال . إن العنف القائم في مدن السود يثير مخاوف تنذر بالخطر - مخاوف من أن تكون الجهة الشريرة ، التي تقف وراء هذه الزيادة الكبيرة في جرائم القتل قد وضعت لنفسها جدول أعمال يتحقق بإشارة

عدم الاستقرار وإضرار نيران التنافر ، ويقضي بجعل مستقبل جنوب افريقيا السلمي والديمقراطي مرهونا بالحفاظ على الحالة الراهنة التي لا تطاق . ولا يحتاج المرء إلى قوة حدى خارقة ليستنتج أنه لن يتحقق المزيد من الخير لجميع سكان جنوب افريقيا فسي مناخ يعادي الاخ فيه اخاه . والرئيس دي كليرك أبدى بصيرة شاقبة واخلاصا وشجاعة ، وتتوفر لديه الفرمة الآن ليثبت التزامه بالتغيير السياسي الذي لا يمكن عكسه ، وذلك من خلال وقف أعمال العنف بحزم واستعادة سلطة القانون والنظام .

بالنسبة للحالة في الصحراء الغربية ، أيد وفدي باستمرار الجهود المشتركة التي تبذلها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية للتوصل الى حل للصراع يضمن ممارسة الشعب ممارسة كاملة لحقه في تقرير المصير . وكما يلاحظ الامين العام من الضروري الآن أن نضمن نجاح هذه الطرائق ، التي ووفق عليها بالفعل ، ليتسنى اجراء استفتاء في الإقليم في وقت مبكر . ونأمل ، تمشيا مع الخطة التي أقرها بالفعل مجلس الأمن ، أن تواصل أطراف النزاع القبول بالتدابير التي اتخذت في هذا الاتجاه .

ويتعين أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي الحالة المأساوية في جمهورية ليبيريا . وقد قدم وزير خارجية جمهورية غامبيا سردا مفصلا للمأساة التي أدت بالمجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية الى التقدم بمبادرتها بهدف وضع حد للمذابح والدمار في ذلك البلد . ويرى وفدي أن هذه الخطة هي أفضل أمل لإحلال السلم والاستقرار في ليبيريا وأنها تستحق دعم جميع الدول المحبة للسلام .

والعناصر الرئيسية في هذه الخطة تعالج القضايا الأساسية ، وهي على وجه التحديد وقف اطلاق النار ، ومراقبة وقف اطلاق النار ، وتشكيل إدارة مؤقتة ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تخضع لإشراف مراقبين دوليين . وتنص الخطة أيضا على عدم السماح لمن يتولى رئاسة الإدارة المؤقتة بشرائح نفسه للرئاسة .

قبلت هذه الاقتراحات في مؤتمر الاحزاب السياسية والمجموعات المعنية الذي انعقد في جمهورية غامبيا . والمعاناة والتعاسة التي تعرض لها شعب ليبيريا نتيجة لهذا الصراع لا يضاهاها في تاريخ افريقيا الحديث إلا القليل . فتشريد أسر بأكملها ، بل حتى مجتمعات بأكملها ، في بلد كان يدعم بالسلم والاستقرار ، خلق مشكلة لاجئين

ضخمة فرضت ضغوطا شديدة على اقتصادات البلدان المجاورة . وقد يكون الكثير من جوانب هذه المأمة غير معروف لدى المجتمع الدولي ، وبالتالي فإنه ينبغي عن أذهان العديدين . لهذا السبب ، ولأسباب عديدة أخرى ، نوصي هذه المنظمة بتأييد خطة المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية .

في الوقت الذي يزداد فيه نشاط العالم نتيجة للتغيرات السياسية المشيرة ، يصبح السعي لإيجاد حل دائم لقضية فلسطين أمرا حتميا . فتخفيف التوتر في تلك المنطقة يكتسي الآن طابع الامتعجال ، وذلك في إطار إقامة وطن للفلسطينيين وتوفير ضمانات أمن متبادلة لجميع الدول .

ينبغي عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط لدراسة المشاكل المتعلقة بالمنطقة لا سيما إيجاد حل لقضية فلسطين .

إن الحالة التي شارت في الخليج الفارسي نتيجة لغزو العراق للكويت خطيرة ومؤسفة - خطيرة لأنها تهدد الآن بزج المنطقة ثانية في صراع ذي أبعاد كبيرة ، ومؤسفة إذا نظرنا إليها في سياق ما يجري للحرب الباردة . إن عدوان العراق يتنافى مع احكام الميثاق ومع رياح التغير السياسي المنعشة التي تجتاح العالم . إنه يهدد بجرنا إلى الورا إلى جحيم التوتر والنزعة العسكرية التي أخذنا نخرج منها بهبط . وحكومتي أعلنت بصراحة إدانتها لإجراء العراق ، ودعته إلى سحب قواته فورا من الاراضي الكويتية . وما نحن نفعل ذلك ثانية من هذه المنصة . وتأييدنا للطريقة التي عالج بها مجلس الامن هذه الازمة لا يزال تأييدا راسخا ، كما أننا مقتنعون أنه لا يمكن السماح بنجاح ادعاء ضم الكويت .

وعدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة لا يزال من أحجار الزاوية الرئيسية في القانون الدولي . واحترامه يصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى في مناخ التفاهم والتسامح الأخذ في الظهور والذي يخدم مصلحتنا جميعا . ووفد سيراليون يعتقد أن الحل السلمي للحالة الراهنة لا يزال أمرا ممكنا ، وينبغي أن يظل تحقيق هذا الهدف مهمة من مهام الأمم المتحدة . ولكن ، بغض النظر عما ستجلبه الأسابيع القادمة ، ينبغي

للمجتمع الدولي أن يبقى ثابتاً في تصميمه ، وينبغي أن تبقى استعادة سيادة الكويست واستقلالها ووحدة أراضيها هدفاً لا نعيد عنه .

يلاحظ الأمين العام في تقريره أن مسألة قبرص لم تحرز أي تقدم في العملية التفاوضية كما كان يتوقع في العام الماضي ، وأن الحالة في الجزيرة لا تزال في تدهور مستمر . وعلى مر السنين ، شددت حكومتني على ضرورة أن تتناول الطائفتان القبرصيتان جميع المواضيع بصراحة وتصميم على تقديم التنازلات . ومع أن طريق المصالحة طريق وعر ، إلا أنه الطريق الوحيد الذي يمكن للمرء سلوكه . وبناء الثقة مسألة هامة في هذه الرحلة التي نأمل أن تؤدي في النهاية إلى حل شامل .

ويستحق مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد مؤخرا بعض التعليق لنجاحه التنظيمي الملحوظ وانجازاته المضمونية ، وذلك ضمن أمور أخرى . فهو يؤكد أن العالم يعتبر الآن ، بحق ، قرية عالمية تتطلب فيها الحلول السريعة الدائمة للمشاكل اوسع نطاق ممكن من توافق الآراء ، والالتزام على أعلى مستوى سياسي .

وقد شارك رئيس جمهورية سيراليون ، فخامة اللواء جوزيف سيدي موموه في هذا المؤتمر ليعرب عن اهتمامه العميق بنماء الطفل ورفاهه وليؤكد التزامه بفكرة العمل الدولي الجماعي . وفي السنوات الخمس الماضية ، بدأت سيراليون من جانبها حملة حاسمة شجاعة لتخفيض معدل الوفيات بين الاطفال . وقد ارتفعت نسبة الاطفال الذين تم تحصينهم على نحو كامل من ٦ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ٢٤ في المائة سنة ١٩٨٨ و ٦٦ في المائة في سنة ١٩٩٠ ، وهدفنا الوطني يتمثل في تحقيق التحصين العام الكامل للاطفال بنهاية هذه السنة .

وقد اعترف الزعماء في مؤتمر القمة ، في الاعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر ، بأن المأساة التي يعيشها أطفال العالم هي في المقام الاول انعكاس لمشاكل اقتصادية واجتماعية عالمية أساسية ، وسلموا بأنه من أجل كفالة حماية وبقاء ونماء الطفل في أي مكان ، من الضروري معالجة بعض القضايا مثل إساءة استخدام البيئة والدين الدولي والصعوبات الاقتصادية الطويلة الامد التي تعاني منها كثير من البلدان النامية .

هذه خطوة هامة نحو التعبئة العالمية ضد أكثر المشكلات خطورة ، وهي مشكلة التخلف الاقتصادي . ولدينا ما يدعونا الى الامل في أنه بالإضافة الى احراز تقدم في ميدان نزع السلاح وتحديد الاسلحة ، فان تخفيف حدة الحرب الباردة سيجعل من الممكن التغلب على الاختلافات الفلسفية والايديولوجية التي عرقلت حتى الآن العمل الدولي الحاسم في هذا الميدان .

ويخفل جدول أعمال الامم المتحدة كل عام بالمشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وحسم المنازعات والنهوض بالقضايا الاجتماعية من أجل تحسين أحوال الانسان . وتتحمل كل الامم ، كبيرة وصغيرة ، مسؤولية عن تعبئة الوعي العالمي اللازم لنجاح منظمة الامم المتحدة .

وبالنسبة للعديد من بلدان العالم الثالث التي تترزح في حبال الصراع والفقر ، قد تستغرق الرحلة من البيئة الزراعية الريفية الى المجتمع الصناعي الذي يرتفع فيه مستوى التعليم أجيالا عديدة . وعلى الرغم من أن هذه رحلة تقوم بها اليوم - ببطء - دول عديدة اليوم فلا يمكن أن تكتمل من غير تعاطف بلدان الشمال المتقدمة ومساعداتها .

وصوف نواصل مناشدتنا الرسمية لجميع الأمم ، الغنية والفقيرة ، القوية والضعيفة ، أن تشارك في هذه الرحلة في ظلل السلم والوثام . اننا نوجه هذا النداء ونحن على ادراك تام للهدف الالهي من وراء خلقنا ، ولحقيقة لا سبيل الى انكارها هي أنه ليس بوسع أي فرد أو بلد أن يفي تماما بمسؤوليته على الأرض دون أن يستند في ذلك الى قاعدة أزلية .

السيد تراوري (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ،

أود بالنيابة عن وفد بلادي ، أن أقدم لكم التهاني المخلصة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين . إن صفاتكم الشخصية باعتباركم دبلوماسيا محنكا خير ضمان لنجاح عملنا . ويؤكد لكم وفدي أنه على استعداد كامل للتعاون معكم .

اسمحوا لي أيضا أن أنقل عن طريقكم لسلفكم المرموق الجنرال جوزيف غاربا ، امتناننا العميق وأن أعرب عن اعجابنا بالطريقة الممتازة التي أدار بها عمل الدورة الرابعة والأربعين .

يود وفدي أن يشيد بصفة خاصة بالأمين العام للأمم المتحدة ، معادة السيد خافيير بيريز دي كويبار لمساعدته في تعزيز مكانة المنظمة وتقويتها ، ولجهوده الدؤوبة في صيانة السلم والأمن الدوليين .

لقد نما المجتمع الدولي بانضمام عضوين جديدين الى المنظمة وهما ناميبيا ولختنشتاين . ويرحب وفدي بهذين البلدين اللذين سيسهمان في زيادة تقربنا من فكرة عالمية الأمم المتحدة .

إن توحيد اليمن ، وتوحيد ألمانيا يؤكدان دون ريب ظهور عصر جديد في العلاقات الدولية وبينما عن تطور مشجع في التفكير المعاصر . أود الآن أن أعرب لهذين البلدين الجديدين عن الصداقة الحارة المخلصة لشعب مالي . إن هذين المثاليين ينبغي أن يحث المجتمع الدولي على أن يشجع الشعوب والأمم المقسمة على أن تستعيد وحدتها .

لقد توفرت للعالم أجمع أسباب موضوعية جعلته يرحب بالتغيرات الجذرية التي حدثت في العلاقات السياسية الدولية خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام . إن عملية الانفراج التي بدأت منذ عدة سنوات تسير قدما إلى الأمام . وهذا المناخ الجديد جعل من الممكن تناول قضايا نزع السلاح بمنظور جديد ، والبحث عن حلول تفاوضية لصراعات اقليمية معينة .

وفي افريقيا كان حصول ناميبيا على الاستقلال في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ تتويجا لسنوات طويلة من التضحيات التي قدمها الشعب البطل في ذلك البلد .

وفي هذا الصدد من المناسب أن نشعر بالفبطة للدور البنّاء البارز الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في ادارة عملية تحرير ناميبيا من الاستعمار .

وفي جنوب افريقيا ، فان اطلاق سراح نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والحزب الشيوعي والعديد من الحركات الاخرى المناهضة للفصل العنصري ، وبدء الحوار بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة فدرريك دي كليرك والرفع الجزئي لحالة الطوارئ ، والانفراج عن السجناء السياسيين ، أمور تعتبر ، من غير شك ، تطورات ايجابية . ولئن كنا نشجع العملية الجارية فاننا نطالب مع ذلك المجتمع الدولي أن يظل متيقظا كي يحمل حكومة بريتوريا على الغاء الفصل العنصري كلية ، ويعجل بالتالي من قيام جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية متحدة . ويجب ألا نغفل في رفع الجزاءات إلا عندما تتحقق الاهداف الواردة في الاعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، أحاط وفدي علما بتقرير الأمين العام السذي يقدم موجزا لتنفيذ خطة السلم التي شاركت في وضعها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ، والتي تقضي بصفة خاصة بإجراء استفتاء عام وحر ومنظم بشأن تقرير المصير . وبالنسبة للنزاع على الأراضي بين تشاد وليبيا ، يرحب وفدي بالقرار السذي اتخذته الطرفان بعرض الأمر على محكمة العدل الدولية ويعرب عن أمله في أن يتوصلا إلى تسوية نهائية لهذا النزاع .

وفي منطقة افريقيا الغربية دون الاقليمية ، يطحن ليبريا منذ عدة أشهر صراع دامي بين الاشقاء . ولقد أودت تلك الحرب الاهلية بحياة الالاف بينهم رعايا من بلدي . والحقت خسائر فادحة بالهياكل الاقتصادية الاساسية وتسببت في هجرة السكان بأعداد غفيرة الى الدول المجاورة .

ولما كانت مالي تحبذ دوما الحوار والتشاور ، فقد أيدت القرارات التي اتخذتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لتسوية تلك المشكلة الاليمة . وإننا لنهيب بجميع الاطراف أن تتمسك بأهداب التسامح والروح الوطنية لتعمل معا على انهاء خلافاتها والتصدي لمشاكل البلاد الحقيقية - أي اعادة البناء الوطني والتنمية .

ومن ناحية أخرى ، يسر مالي حكومة وشعبا ، الاتجاه المؤيد للسعي الى حل حقيقي يهدئ الازمة التي نشبت بين الدولتين الشقيقتين والمتجاورتين والشريكتين أي السنغال وموريتانيا . ووفدي يدرك تماما معنى هذا الامر ، ويحرص على صون الوثام والتلاحم والتعاون في منطقتنا الفرعية ، ويؤكد مجددا استعداداه للاسهام في إيجاد حل ناجع لذلك الخلاف .

وبعيدا عن القارة الافريقية ، يشكل الاجتماع الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي بين وفدين رفيعي المستوى من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية دليلا على ارادة البلدين اعادة توحيد الامة الكورية سلميا . ووفدي يشجعهما على مواصلة المشاورات وصولا الى هذا الهدف الذي يتفق وروح ميثاق الامم المتحدة ويساير تطور المناخ السياسي العالمي .

يلاحظ وفدي بارتياح أن الجهود المبذولة لتسوية المشكلة الكمبودية حدثت بالأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الامن الى وضع خطة للتسوية السلمية للصراع . ويسعدنا قبول الاطراف المختلفة المعنية مباشرة لخطة التسوية المعتمدة ، وتشكيل مجلس وطني أعلى . ومن ثم ، نحثها على مواصلة المفاوضات كيما يتسنى لها إنهاء مأساة دامت زهاء عقدين من الزمان .

وفيما يتعلق بمسألة أفغانستان ، فان وفدي يشجع الامين العام على مواصلة مساعيه الحميدة بغية التوصل الى حل تفاوضي في اطار الاتفاقات المبرمة في جنيف في ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٨ .

ومازالت المشكلة القبرصية تمثل شاغلا لمالي ، ووفدي يحث الاطراف على مواصلة الحوار ليتسنى تنفيذ شروط التسوية التي تم اقرارها بالفعل في اتفاقي عام ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وفي قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) . فلا بد ، في رأينا ، من حماية سيادة ذلك البلد ووحدته ووضعه غير المنحاز .

إن الهدوء النسبي الذي كان يميز العلاقات الدولية تكدر فجأة في بداية شهر آب/اغسطس الماضي من جراء عدوان العراق على الكويت . ولقد أدان بلدي ، الذي يرفض باستمرار اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية ، غزو الكويت وطالب بانسحاب القوات العراقية غير المشروط من ذلك البلد . وتؤيد مالي كل ما اتخذته مجلس الامن من قرارات في هذا المدد ، وتعرب عن اغتباطها لمناخ التعاون الذي صاد المجلس اثناء النظر في تلك المشكلة الاليمة .

إن أزمة الخليج اتاحت الفرصة لإبراز مدى تمسك المجتمع الدولي باحترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية . فلاول مرة ، يتفق أعضاء مجلس الامن على ادانة العدوان والغزو والضم . وهذا الاجماع يشكل عاملا فعالا في مناخ الثقة الجديد الذي بات يظلل العلاقات الدولية . ومن ثم ، تبدأ الأمم المتحدة صفحة جديدة في تاريخها . ويحدونا خالص الامل أن تستمر رياح التغيير الجديدة هذه في مجلس الامن . وبهذا ، وباسم مبدأ عدم الاعتداء واحترام السلامة الاقليمية للدول ، يستطيع المجلس أن يتخذ بنفس القوة والتصميم التدابير المناسبة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ومرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس .

ولقد حان الوقت ، لتحترم الدول الاعضاء القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظماتنا بحيث يتسنى عقد مؤتمر السلم الدولي بشأن الشرق الاوسط . فذلك المؤتمر الذي يلح المجتمع الدولي في الدعوة اليه ، سيتيح لشعوب المنطقة أن تعرف السلم أخيرا . أما عن القضية الفلسطينية التي هي لب مشكلة الشرق الاوسط فلن تجد الحل العادل

والدائم إلا في ظل الممارسة الحرة لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

ويقدر وفدي حق التقدير التقدم المحرز في مجال نزع السلاح . والواقع أن الاتفاقات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والمبرمة في واشنطن ، في حزيران/يونيه الماضي تشكل إضافة إلى المعاهدات السابقة الخاصة بالقضاء على القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى . وإننا نرحب بالاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه في فيينا بشأن الأسلحة التقليدية ، ونحث الدولتين العظميين على مواصلة مفاوضاتها بغية عقد اتفاق في هذا الصدد . فالموارد الهائلة التي يمكن استخلاصها نتيجة لنزع السلاح العام والكامل من شأنها أن تهيئ المجال لتحقيق الانتعاش والنمو والتنمية في البلدان النامية .

إن أزمة الخليج ستترك آثارا اقتصادية ومالية تلحق أبلغ الضرر بالبلدان النامية غير المنتجة للنفط وهي بلدان سبق لها أن تعرضت لمعاناة شديدة من الصدمات والأزمة السابقة . إن ذلك سيسفر بلا جدال عن مزيد من الانكماش في الأسواق المالية ، الأمر الذي سي تجسد بوجه خاص في تقلص تدفقات المعونة الانمائية إلى حد كبير .

ذلك أن تلك الأحداث مجتمعة مع التغييرات الجذرية التي طرأت في بلدان أوروبا الشرقية التي تخوض الآن مرحلة تحول هيكلية بغية الاندماج على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي ، أمور من شأنها أن تسهم في زيادة تهميش البلدان النامية وبخاصة الأفريقية منها . ففي معظم تلك البلدان لا يزال عبء الديون يشكل عقبة كبرى أمام التنمية ، ويشكل أزمة يلزم حلها على أساس كلي شامل .

إن التدابير التي اتخذت بهدف تخفيف عبء الدين الخارجي تدابير تلقى منها التقدير ، إلا أنها تدابير يلزم توسيع نطاقها وتنقيحها بحيث تراعى فيها ضرورة النمو والتنمية في البلدان النامية المدينة . والحل الحقيقي لمشكلة استدامة تلك البلدان من الخارج تقتضي من المجتمع الدولي تعزيز تضامنه في إطار مفهوم تقاسم المسؤولية .

وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لعكس مسار النقل السلبي المكثف للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، فقد أسهم هذا النقل في تخفيض حجم المساعدة الانمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية ، وأدى ذلك الى نقص شديد في الموارد المخصصة للبرامج الإنمائية .

ويشكل الانخفاض الشديد في أسعار السلع الأساسية مصدرا آخر لقلق البلدان النامية . وهذا الانخفاض يجعل من المتعذر على البلدان النامية التنبؤ بحصائل صادراتها ، كما يؤدي الى تفاؤل هذه الحصائل بانتظام . وهو يخفض القدرة على تمويل التنمية داخليا ويؤدي الى تفاقم الصعوبات المتعلقة بخدمة الديون . وبهذا يصبح تطبيق الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشاكل بما يتفق مع الاحكام ذات الصلة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية أمرا ملحا .

ويجب أن يدفع تحسن المناخ الدولي ، بغض النظر عن أزمة الخليج ، مجتمع الدول الى مزيد من التفكير في إقامة نظام اقتصادي يتسم بالانصاف والشفافية ويكون أكثر اتساقا مع الإصلاحات الجذرية التي نفذتها البلدان النامية . ولا يجوز أن يدخر المجتمع الدولي جهدا من أجل ضمان نجاح جولة مفاوضات أوروغواي . وينبغي أن تتغلب المفاوضات على الجمود الذي يعوق نقل التكنولوجيا والدراية الفنية ، وأن تنشئ الإطار الملائم الذي يتم فيه تشجيع تصدير المنتجات المصنعة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة .

وقد قدمت اللجنة التحضيرية الجامعة التي عهد إليها بإعداد استراتيجية دولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع تقريرها الى الجمعية العامة . ويرجى أن يؤدي تعزيز التعددية الى تمكين المجتمع الدولي أن يترجم الى واقع ملموس جميع الاقتراحات ذات الصلة التي تتضمنها تلك الوثيقة .

وكان الإعلان الذي اعتمده الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة المكرومة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، حدثا بالغ الأهمية في تاريخ منظماتنا .

ولهذا من الضروري للغاية ألا تظل الاحكام ذات الصلة في هذا الإعلان الذي اعتمد

بتوافق آراء جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، مجرد حبر على ورق . وينبغي أن يؤدي هذا التوافق البناء في الآراء الى وضع ميثاق عالمي للتضامن ، مما يؤدي الى تخفيف التفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية .

إن مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي أنهى أعماله لتوه ، مؤتمر استأثر بانتباه المجتمع الدولي بأسره . وينبغي أن تسهم منظومة الامم المتحدة وجميع الشركاء في تنمية أقل البلدان نموا إسهاما ملموسا في تحقيق الاولويات الخمس الموضحة في برنامج العمل الذي يهدف الى القضاء على انتشار الفقر وإعطاء دفعة قوية لمعاودة النمو والتنمية في أقل البلدان نموا .

ولنفس الاسباب فإن اهتمام جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذها للإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل واللذين اعتمدهما رسميا منذ قليل رؤساء الدول والحكومات ، ينبغي أن ينصب بمئة خاصة على الاقتراحات المتعلقة ببقاء وحماية ونماء الاطفال . ويعتمد مستقبل العالم في الواقع على استعداد الجيل الحالي لان يستثمر في كفالة المحة البدنية والفكرية والاخلاقية للأجيال المقبلة . إن النجاح الذي لم يسبق له مثيل الذي حققه مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل يبشر بالخير في المستقبل .

وتسير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في القارة الافريقية في طريق التدهور المطرد عاما بعد عام برغم البرنامج الخاص الذي اعتمده الامم المتحدة في عام ١٩٨٦ . والواقع أن تنفيذ برنامج الامم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، قد عرقلته بشدة الاثار المعاكسة للبيئة الاقتصادية العالمية . وقد أدى تدهور أسعار منتجات افريقيا المصدرة ، وتفاقم أزمة الديون الخارجية ، وتناقص التدفقات الرأسمالية التي تتخذ صورة المعونات الانمائية الرسمية ، والنقل العكسي للموارد المالية من افريقيا الى البلدان المتقدمة ، الى حرمان الافارقة من الإمكانيات اللازمة لتنفيذ برامجهم الانمائية .

وفضلا عن ذلك ، وبالرغم من النتائج الإيجابية التي أحرزت في صدد برامج الإصلاحات الهيكلية ، فإن تطبيق هذه السياسات والبرامج قد أسهم في زيادة البطالة ،

وتخفيض الانفاق في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم ، كما أدى الى تهميش قطاع عريض من السكان وبذلك زادت حدة التوتر الاجتماعي .

إن تهميش القارة الافريقية شيء لم ينعكس اتجاهه أو يتم التغلب عليه ، لكنه على العكس من ذلك صار يترسخ في ضوء التشكيلات الجديدة في الهيكل الاقتصادي الدولي وظهور كيانات اقتصادية ضخمة في أوروبا وأمريكا الشمالية .

ومن ثم فإن الحالة الاقتصادية السيئة في أفريقيا تستدعي استجابة محددة من المجتمع الدولي وجهودا من جانب البلدان الافريقية نفسها بهدف التعجيل بتكاملها الاقتصادي تمشيا مع خطة لاغوس .

وقد دفع نظام الانتاج والاستهلاك الذي كان سائدا في العالم حتى الآن ، وخاصة في البلدان الصناعية ، كوكبنا الى حافة كارثة بيئية . وسيتيح مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ١٩٩٢ الفرصة للمجتمع الدولي لكي يعمل على حل المشاكل البيئية الخطيرة . وتعلق مالي ، وهي بلد أضير بقسوة من جراء الاثار السلبية للجفاف والتصحر ، أهمية كبرى على نجاح المؤتمر . وإدراكا منا لهذه الظروف ، يستضيف بلدي في كانون الاول/ديسمبر المؤتمر الافريقي للبيئة والتنمية القابلة للاستمرار .

وأود في الختام أن أؤكد من جديد أن واجب منظماتنا يقتضيها أن تناضل بلا كلل من أجل تعزيز السلم والامن الدوليين ، وأن تعمل على تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية للقضاء على الجوع والفقر في العالم والحفاظ على البيئة التي هي ميراث البشرية المشترك . لقد أصبح جيلنا يدرك تماما كل الضغوط المعاكسة المتنوعة التي يمارسها الإنسان على الطبيعة ، كما يدرك الحاجة الى إيجاد تفاعل اجتماعي جديد في العالم كله .

وإذا ساد حقا السلم والوثام والاستعداد الافضل للتفاهم المتبادل والتعاون بين الامم في جميع أنحاء العالم ، فمن المؤكد أن الاولويات متمثل في قدرتنا في الحقيقة على أن نعبر تعبيرا ملموسا عن هدف نبيل للامم المتحدة هو : تحقيق الرخاء للجنس البشري بأسره .

السيد ندينغا - أوبا (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن

انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، إنما يتيح لي الفرصة لأشيد بالجهود التي بذلتها في الآونة الأخيرة منظمنا العالمية بل والمجتمع الدولي بأسره ، لتهيئة مناخ للسلم في العالم ولتعزيز قيم الحوار والوساطة . إن السعي لإقرار السلم والاستعداد للمشاركة في الحوار أصبحا - حقا - هما الشغل الشاغل في العلاقات بين الدول . وقد تسنى بفضل تلك الجهود إنهاء صراعات عديدة وتهيئة مناخ للحوار لم يكن موجودا حتى وقت قريب في جميع أرجاء العالم . ومن ثم ، نشاهد بزوغ فجر عهد جديد أكثر بشارة بالخير ، عهد يغلب فيه الحوار والجهد المشترك على المجابهة . ولم يحدث في أي وقت من الأوقات طوال فترة ما بعد الحرب ، أن كان المناخ موائيا الى هذا الحد في العلاقات الدولية ، وإن تكن لا تزال هناك بعض بؤر التوتر . فلم يحدث مطلقا في تاريخ البشرية أن حققت الدول مثل هذا التقدم الملموس في هذا الوقت القصير . وهذا دليل على قدرتها على أن تعمل على نحو بناء في السعي لإيجاد حلول للمشاكل الحيوية في عالمنا وعلى قدرتها أيضا على التصدي للتحديات الهائلة التي تواجهنا .

وفي هذا السياق العالمي الشامل للسلم والتفاهم بين الأمم أود ، بالنيابة عن وفد الكونغو ، وبالاصالة عن نفسي أن أتقدم إليكم - سيدي - بخالص التهاني لانتخابكم بالإجماع لرئاسة جمعيتنا العامة في دورتها الخامسة والأربعين . إن خصالكم البارزة ، بالإضافة الى ما تتمتعون به من تقدير واحترام في المجتمع الدولي ، هي بالتأكيد خير ضمان لنجاح هذه الدورة .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم السيد جوزيف غاربا الإهادة التي يستحقها عن جدارة لخصائص الدينامية والوضوح والحزم التي تجلت في إدارته للمناقشة في الدورة الرابعة والأربعين .

وأخيرا ، نود أن نتقدم بالتهنئة الى السيد خافيير بيريز دي كوييار ، أميننا العام ، لكل الجهود التي بذلها لتقوية دور الأمم المتحدة ولتهيئة الظروف اللازمة لإقرار السلم في العالم .

ونود ، بادئ ذي بدء ، أن نرحب ترحيبا حارا بوفد لختنشتاين الذي انضم حديثا الى الأمم المتحدة بوصفه العضو الستين بعد المائة فيها . إن ذلك البلد ، بالتزامه بالميثاق ، إنما يقوي من عالمية المنظمة ويعزز المبدأ الذي تقوم الأمم المتحدة على أساسه أي المساواة في السيادة بين كل أعضائها . إن جمهورية الكونغو الشعبية التي لا تالو جهدا في الإسهام في الحل السلمي للصراعات وتعزيز الانفراج في العالم ، ترحب بارتياح حقيقي بحصول ناميبيا على الاستقلال . ونحن نشيد بانضمامها الى الأمم المتحدة . ويغتنم وفد بلادي هذه الفرصة ليؤكد مرة أخرى لناميبيا ، التي هي أحدث ديمقراطية على قارتنا ، تعاوننا التام دائما أبدا ، سواء على الصعيدين الثنائي أو متعدد الأطراف* .

إن التجمع السنوي لممثلي الدول من جميع أرجاء العالم يتيح دائما فرصة مواتية للتفكير في العلاقات التي تربط بين الأمم . ومن الواضح أن الأهداف المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة لم تنفذ بالكامل بعد ، لكن مناخ الانفراج الذي يسود في الوقت الراهن يمكّننا من أن نأمل بل ونثق في أن الظروف أصبحت مواتية لإقامة حقبة من السلم والتعاون الحقيقي بين الدول .

إننا جميعا ندرك أن السعي لإقرار السلم قضية مقدسة . ومن ثم يكون من الملائم أن نكرس كل طاقاتنا ومساعدتنا الحميدة من أجلها لأنها تتطلب إصرارا ومشابرة . وستواجهنا بلا شك لحظات يأس عندما نرى التوترات تتفجر تارة وتتلأهى أخرى ، لكننا نعرف أن عملنا الذي لا ينتهي هو جهد جماعي ولا يمكن أن يحقق تقدما إلا إذا تمت تعبئة جهود كل الدول الاعضاء . لذلك ، يتعين علينا أن نتمدى - بنفس الإصرار ونفس الآمال - لشتى الصراعات وأن نعمل على تخفيف بؤر التوتر التي تندلع في مناطق مختلفة .

تقدر بلادي الموقف الإيجابي الذي شاهدناه مؤخرا فيما بذلته الأمم المتحدة من جهود لحسم أزمة الخليج الخطيرة التي سببها احتلال العراق للكويت . فقد اتضحت بجلاء

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد طومسون (فيجي) .

منقطع النظر الضرورة الحيوية للالتزام الدول الاعضاء بالمثل العليا للأمم المتحدة ، وخاصة التزامها باحترام القانون الدولي الذي يحمي الضعيف من القوي ويضمن الامن والاستقرار الدوليين . وفي هذا السعي اللانهائي يسعد الكونغو ، كغيرها من البلدان ، ان صوت الأمم المتحدة ، ذلك الصوت الذي كان في حالات كثيرة صوتا في برية ، قد أصبح الآن كما أكد الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة "صوتا مسموعا امتعاد ما افتقده من رنين" . (A/45/1 ، ص ٢)

إن التقدم الملموس في الانفراج بين الشرق والغرب قد بدد شبح الشيوعية الذي كان وراء انتهاج سبيل آخر في العمل . وهذا التقدم جرد الى حد بعيد فكرة اعادة هيكلة العالم من المخاوف التي كانت تكتنفها ، وهو يبعد ، يوما بعد يوم ، الخوف من عودة الماضي البغيض . وفي الوقت الذي أصبح فيه السعي لإقرار السلم هو الشغل الشاغل للمجتمع الدولي ، تحدث أيضا تغيرات جذرية في العالم تنم بجلاء عن التطلعات النبيلة للشعوب في التمتع بمزيد من الحرية والديمقراطية . وثمة فصل جديد نابض بالحياة ونقطة تحول سياسي حقيقي حدثا في أوروبا في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، عندما استعادت ألمانيا سيادتها كدولة واحدة واستعادت مع السيادة الحق في المشاركة في أي حلف سياسي تختاره . وتشيد الكونغو بإشادة حارة بألمانيا ، وهي بلد يربطنا به العديد من روابط الصداقة والتعاون .

وفي قلب أوروبا ، أدى الإعراب عن مطالبات وطنية مماثلة الى إزالة الهياكل السياسية المركزية التي كان يبدو أنها راسخة . فقد هبت رياح الحرية على أوروبا الوسطى والشرقية .

وبلادي تقدر أيضا توحيد اليمينين ، كما تؤيد المبادرات التي تقدمت بها كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بنية إعادة توحيدهما دون أي تدخل أجنبي . وتعد العملية الجارية في أفريقيا حدثا هاما أيضا . فالتحرك صوب تحقيق مزيد من الحرية والديمقراطية في الحياة السياسية قد من المجتمعات الأفريقية بدورها . ويبقى على كل شعب أن يجد القدرة على تنظيم هذه التغيرات وتكييفها وفقا لمستوى تنميته ، وبالالتساق مع قيمة الشفافية الخاصة .

وللتأكيد على التزامها بالقيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، أطلقت حكومة جمهورية الكونغو الشعبية مراح جميع السجناء السياسيين . وبالمثل ، فان اللجنة المركزية لحزب العمل الكونغولي ، تحت اشراف الرئيس دينيس ساسو نغويسو ، وتحقيقا لتطلعات شعب الكونغو الى الحرية والديمقراطية ، قررت ، في نهاية دورتها الاستثنائية الرابعة التي عقدت في برازافيل من ٢٨ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أن تنشر فوراً نظاماً قائماً على تعدد الأحزاب مما يوفر اشتراكاً شعبياً أكبر في إدارة الشؤون العامة . أما التدابير المختلفة المتخذة فقد عززت بالفعل هذه الآمال ، لاسيما البدء في صياغة تعديلات على الدستور واعداد قوانين عن الأحزاب السياسية ، وحرية التنقل ، وحرية التعبير المكفولة لمختلف قادة المذاهب الفكرية .

وفي بلدنا ، حيث تتعدى نسبة المنتظمين في المدارس ٩٠ في المائة من المنتمين الى الفئة العمرية التي ينطبق عليها ذلك ، وحيث هناك تقاليد عريقة في مجالات محو الامية والنشاط الثقافي والفني ، فان التدابير التي اتخذت مؤخراً لضمان الاحترام الكامل للحرية الفردية والجماعية ، ستعطي الديمقراطية بعداً أوسع ، ومتطورها على أساس العمل الهائل الذي أنجزه بلدي في هذا المجال . والكل يعرف أن الكونغو هي واحدة من هذه البلدان التي تعلق أهمية أساسية على مفهوم التعليم للجميع ، لان تعليم شعب ما يعني اعداده لتحمل مسؤولية مصيره ، وتزويده بالمعرفة والفكر الانتقادي اللازمين لممارسة الديمقراطية .

وعلى هذا التراب الذي أشرته أفكار التقدم والانفتاح على مشاكل العالم - كما يمكننا أن نرى من العدد الكبير من المؤتمرات الدولية التي تنعقد في برازافيل - ينشر شعراء ومؤرخون وأدباء ومسرحيون وبخاتة موهوبون ، من خلال أعمالهم ، أفكاراً تهدف الى تحسين الوعي الذاتي والمعرفة بالبيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، على الصعيدين الوطني والدولي . وبهذه المكتسبات ، نظم الشباب والنساء والعمال في المدن والريف صفوفهم ، منذ وقت بعيد ، في رابطات لكي يسمعون أصواتهم بحثاً عن حلول لمشاكل بلدنا ودفاعاً عن مصالحهم .

إننا نشهد اليوم ازدهار القيم التي تساعد على تنشيط المبادرات الخاصة ، لاسيما في المجال الاقتصادي ، حيث أن اجراءات التحرير النافذة منذ سنوات بدأت توجد إطارا مؤاتيا للاستثمار الخاص المحلي والاجنبي . ومن شأن هذه الاجراءات أن تعطيه مزيدا من الحيوية للقيم الديمقراطية المترسخة فعلا في كل القطاعات الاجتماعية في بلدي .

هكذا يبدأ العهد الجديد . إن الكونغو ستعتمد نهجا سياسيا جديدا يؤيد التنمية المتناسقة للبلد ورفاه بنيه ، وذلك بفضل اسهام كل فرد في الكونغو ، وبمساعدة شركائنا في المجتمع الدولي والكونغو ، باستفادتها من كل طاقات ابنائها وبناتها وحياتهم ومواهبهم ، ينبغي أن تجعل من الديمقراطية عنصرا من عناصر تنمية البلد .

فليتحقق هذا العمل في اطار من السلم والوفاق الوطنيين ، لأن هذه هي رغبة الشعب . ويحقق بدون أن تتهدد العملية الجارية الآن اجراءات التكيف التي اتخذت في سياق اقتصادي دولي غير مؤات والتي لا تقاس إلا بتكاليها الاجتماعية الباهظة وما تسببه من عدم استقرار سياسي . وعلى رغم الصعوبات التي يتسم بها كل مسعى بشري ومدى التحدي الكبير الذي يجب أن تواجهه الكونغو ، فإن العملية لا رجعة فيها . فهي تتم في مناخ من السلم والتماسك الوطنيين اللذين استعدناهما من جديد .

والآن ، إذ تتهاوى الجدران والعوائق القديمة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ، فإننا نشهد ونشارك في نشوء عهد جديد حيث يحل الحوار والجهد المشترك محل المواجهة ، عهد لم تعد تنظر فيه الدول الى العالم ، وتقرر أولوياتها وتتخذ اجراءات معينة من خلال منظور الحرب الباردة الزائفة الذي انكسر الآن لحسن الحظ . وبسبب أن العالم أخذ يحرر نفسه تدريجيا من توازن الرعب ، ومن المواجهة الرهيبة بين الكتل العسكرية ، فإن الاثار تلمس في اقصي الارض وفي حالات كانت يوما متحجرة . وشمة متكلم سابق حيي بحق من على هذا المنبر انتهاء الصراع بين الشرق والغرب باعتباره نصرا للعقل وللشعور بالمسؤولية .

وشرح الكونغو بالنتائج السعيدة التي توصلت اليها القمم السوفياتية الأمريكية ، لاسيما الاعلانات المتعلقة بخفض الاسلحة الاستراتيجية ، وبروتوكولات إنهاء التجارب النووية ، والاتفاق على خفض مخزونات الاسلحة الكيميائية . والكونغو سعيدة أيضا لان ثمة مسائل عديدة في العلاقات الدولية ينظر اليها الان بمنظار جديد . فمسألة أمن أوروبا تستفيد بدرجة كبيرة من توحيد المانيا ومن توفر إطار أصبح إطارا أوروبا جامعا بحق .

وفي جنوب افريقيا ، فان نيلسون مانديلا ، أشهر سجين سياسي في العالم ، أطلق سراحه في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ . لقد كان ذلك املاحا لموقف ظالم صارخ ، وفي الوقت نفسه نصرا بارزا لا للشعوب الافريقية في كفاحها من أجل السلم وحرية الانسان وكرامته فحسب ، بل وأيضا للمقاومة العالمية ضد القمع . ونحن على اقتناع بأن نيلسون مانديلا سيستغل حكمته البالغة وخبرته الفنية في خدمة السلم في بلده ، ولنصرة هذه المثل التي تعمل منظمتنا دائما من أجلها من غير انانية .

صحيح ان المحادثات بين نيلسون مانديلا ، نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وحكومة جنوب افريقيا ، التي ترمي الى التفاوض لايجاد جنوب افريقيا غير عنصرية وديمقراطية قد بدأت وهي لاتزال مستمرة ، لكن من المؤسف أن الدعائم الخمس للفصل العنصري لاتزال قائمة سليمة ، وان الظروف الضرورية لقيام مناخ سياسي جديد مؤات لم تكفد تتوفر بعد في مجتمع جنوب افريقيا . واليوم ، من الضروري أكثر من أي وقت مضى تعبئة المجتمع الدولي وزيادة الوعي بدرجة كبيرة للحاجة الى إبقاء الجزاءات بكل أنواعها مفروضة على نظام بريتوريا حتى يتم في نهاية المطاف استئصال نظام الفصل العنصري .

وفي أنغولا وموزامبيق ، يجب تشجيع وتأييد قيام مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمعارضة . وهذه حقيقة تنطبق أيضا على كل المبادرات الرامية الى اعادة السلم الى ليبيريا . وبلدي يؤكد لذلك عمليتي السلم اللتين تجريان الآن تحت رعاية الامم المتحدة في الصحراء الغربية وكمبوديا .

وفي الشرق الاوسط ، لايزال الشعب الفلسطيني مستمرا في سعيه الجهيد للاعتراف بحقوقه وتأكيد هويته . ومع أن الانتباه الدولي مشدود الى أزمة الخليج ، لاتزال المسألة الفلسطينية قائمة ، تهدد الاستقرار والامن في هذه المنطقة دون الاقليمية . وتبقى الكونغو مقتنعة بأن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي الى حل تفاوضي عادل ودائم .

ورغم كل شيء ، تتحرك قضية السلم الى الامام ، وجمعيتنا العامة خير شاهد على ذلك . إن قضية السلم تتقدم عن طريق الحوار المتعدد الاطراف والشنائي ، وعن طريق ارادة الدول في رفض الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات ، وعن طريق أعمال الامم المتحدة حيثما هي مدعوة للتوسط . والكونغو عازمة على اشراك نفسها كليا في هذا المشروع المتجدد دوما ، وعلى القيام بدورها الصحيح في هذا المضمار .

وللاسف لا يمكن فعل عملية السلم هذه عن مكافحة أوجه التفاوت التي يتسم به العالم . ويتعين علينا أن نكفل مشاطرة أفضل وتوازننا أكبر للنمو العالمي ، وأن يكون هذا النمو موجّها نحو القضاء على الفقر في البلدان التي لم تهبها الطبيعة إزاء قليلا ، والتي حطمها التاريخ أو انهكتها الديون .

مازالت مسألة الديون الخارجية مشكلة جوهرية ، على الرغم من الدراما المستمرة التي حظيت بها سواء على الصعيد الوطني أو الدولي . ونحن نقدر تماما جميع القرارات التي اتخذت حتى الآن بغية حل هذه المشكلة . غير أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك باستمرار أن عبء الديون في البلدان النامية تزداد وطائه يوما بعد يوم . وفي الواقع ، سترتفع الديون من ٦٠٠ بليون دولار الذي كانت عليه في بداية هذا العقد ، لتبلغ ١ ٢٤٦ من بلايين الدولارات في نهاية هذا العام .

وفيما يتعلق بأفريقيا ، فالارقام مذهلة أيضا : ٢٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ في مقابل ٢٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٩ . صحيح أن حجم الديون الافريقية قد يبدو صغيرا ، ولكن ينبغي أن نوضح هذا أن نسب الديون وخدمة الديون قد تزايدت بسرعة أكبر مما حدث لأي مجموعة أخرى من البلدان . فإذا قيس الأمر بالنواتج القومي الإجمالي ، على سبيل المثال ، تبين أن نسبة الديون في البلدان الافريقية جنوب الصحراء تصل إلى ضعف الديون تقريبا في بلدان العالم المثقلة بالديون . فالديون الخارجية تشكل بوضوح عقبة حقيقية أمام الانتعاش الاقتصادي وتنمية القارة . وهي تعرقل كل جهود التنمية ، وبصفة خاصة تلك التي تبدلها البلدان الافريقية بغية تحسين البنى الأساسية لديها ، وبصفة خاصة في مجالي الصحة والتعليم .

إن المجتمع الدولي يظهر بلا شك اهتماما بالامر إلا أن التدابير التي اعتمدها حتى الآن قد ثبت أنها لا تكفي بالنظر إلى نطاق الازمة . وفي هذا الصدد ، فإن المبادرات الجديدة التي تهدف إلى تخفيض الديون تشير اهتمامنا ، وبصفة خاصة القرار الذي اتخذ مؤخرا في مؤتمر قمة رؤساء فرنسا وأفريقيا الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي في لابلول في فرنسا ، لصالح البلدان متوسطة الدخل ، بما فيها الكونغو . ومع ذلك ، يرى وفدي أن من الضروري دراسة المقترحات ذات الصلة التي يتضمنها الموقف

الافريقي المشترك بشأن أزمة المديونية . وهذه المقترحات تستأهل أن تحظى بمزيد من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا الجهد الرامي إلى ايجاد تسوية نهائية لازمة الديون الخارجية لافريقيا ، يتطلب اتخاذ قرارات حاسمة وشجاعة في إطار استراتيجية تقوم على أساس من التعاون والتفاوض والمسؤولية الجماعية . ولتنفيذ هذه الاستراتيجية ، اقترحت افريقيا على المجتمع الدولي عقد مؤتمر دولي معني بالديون الافريقية .

وما من شك في أن هناك تحديات عديدة سيتعذر مواجهتها ما لم يقدم المجتمع الدولي دعمه الكبير والفعال .

وبالإضافة إلى أزمة الديون الخارجية التي يزيد من حدتها التدفق العكسي لرأس المال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، مازال تجديد عملية النمو في البلدان النامية مصحوبا بالانخفاض المستمر في أسعار المواد الأولية . ففي الواقع ، فإن هبوط حصيللة الدخل من الصادرات التي تشكل المورد الرئيسي للبلدان النامية ، يضر بكل آفاق التنمية لهذه البلدان . ولهذا السبب ، يتابع بلدي باهتمام بالغ جولة مفاوضات أوروغواي ، المقرر أن تنتهي في نهاية هذا العام . إن التوصل إلى نتيجة إيجابية في تلك المفاوضات سيعد إشارة لبداية عهد جديد من التعاون العالمي ، يتسم بوعي متزايد بالمصالح المتبادلة وبالمشاركة في المسؤوليات بين جميع الدول .

لقد أدى التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في افريقيا إلى أن تعيد الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ توجيه الجهود المشتركة للمجتمع الدولي نحو عهد دولي بين افريقيا وبقية العالم . وكان الهدف من ذلك هو تحرير تلك المنطقة من محنتها ودفعها بحزم إلى طريق الانعاش الاقتصادي . ونتيجة لذلك ، اعتمد

برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠* .

دون أن نتنبأ مسبقاً بنتائج التقييم المزمع إجراؤه في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة ، من السهل على المرء أن يلاحظ أنه بعد مرور ٥ سنوات على تنفيذ برنامج العمل ، تدهورت الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية . فالتوقعات الاقتصادية تزودنا بمنظور كئيب لا يبشر بالخير فيما يتعلق بالإصلاحات الجذرية وتدابير التكيف التي تجري في الوقت الراهن . ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية على خفض التكلفة الإنسانية لهذا التكيف وأن يلتزم بتهيئة ظروف خارجية مواتية لاستئناف النمو والتنمية . وهذه مسألة عاجلة وحاسمة . لقد عقدت أفريقيا العزم ، في هذا السياق ، على متابعة هذه الإصلاحات التي تمكنها من عكس اتجاه التدهور الاقتصادي والاجتماعي المأساوي .

واليوم ، ينبغي أن تكون لنا رؤية ببناء جديدة تمكننا من إعادة هيكلة نظام الاقتصاد العالمي . ولهذا ، فإننا نحيا النتائج التي تمخضت عنها أعمال الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة التي كرست للتعاون الدولي وخاصة نمو البلدان النامية . إن تلك الأعمال قد جعلت من الممكن أن نفكر في اتخاذ تدابير محددة كفيلة بتحقيق علاقات اقتصادية دولية أكثر توازناً .

وانطلاقاً من نفس الروح ، يرحب بلدي باعتماد الاستراتيجيات الإنمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع الذي تم مؤخراً . إن هذا الإطار الجديد للتعاون ينبغي أن يسمح بإصلاح الاختلالات القائمة في النظام الاقتصادي الدولي ، وأن يعزز المشاركة المنصفة والمتساوية لثراث البشرية . وإلا يكون الانفراج الذي نعيشه اليوم هشا وسيغلت من أيدينا إذا لم يفتح الانفراج آفاقاً حقيقية لتحقيق التنمية والتقدم للبلدان النامية .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

إن المشاكل البيئية تؤثر على كوكبنا بأسره . وقد ذكر العديد من المتكلمين هذا الموضوع الهام ، وأشاروا إلى جوانبه المتعددة ، مثل تلوث المياه ، وتلوث الهواء ، والاستنزاف التدريجي لطبقة الأوزون ، وتدهور التربة ، وإزالة الأحراج ، والتصحر ، والتدمير المفرط للعديد من السلالات النادرة ، ومؤخرا المحاولات المكشوفة أو المستترة لإلقاء النفايات السامة في افريقيا .

يتعين علينا أن ننظر الى مكافحة التدهور البيئي كجزء لا يتجزأ من النضال الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم به لإعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية . ولهذا السبب ، رحبت الكونغو بالمؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ في البرازيل . ونحن مقتنعون بأن ذلك المؤتمر سيسهم في دراسة واعتماد الاحكام الضرورية لاستراتيجية عالمية من أجل البقاء البيئي .

وبصرف النظر عن النتائج التي نتوقعها من ذلك المؤتمر ، أنشأ بلدي منذ عدة سنوات هيكل حكوميا يختص بالمسائل البيئية ، وأعلن يوم ٦ آذار/مارس "يوم الشجرة الوطني" . وفي نفس الوقت قام بلدي بصياغة مدونة للبيئة تتسم بالتشدد سواء من حيث المعايير أو العقوبات . وعلاوة على ذلك ، وتماشيا مع التزام الكونغو ، استضافنا هذا العام مؤتمرا معنيا بالحفاظ على النظم الايكولوجية الحرجية في منطقة وسط افريقيا . ونظرا للحاجة إلى تعزيز التعاون لحماية هذه النظم الايكولوجية ، اعتمد المؤتمر خطة عمل إقليمية تسعى ، في جملة أمور ، إلى حماية تراشنا الحرجي ، وتعزيز المعدات الفنية والتشريعات الحرجية بغية الحد من تدمير السلالات المحمية ، ولتوفير التدريب للعاملين في هذا المجال .

في حين أن البلدان الصناعية تتمتع بنمو متواصل منذ ثمانين سنوات ، فإن معظم البلدان النامية تعاني من الركود ، بل حتى من التراجع . ويتفق المحللون على أن الفقر المدقع يتفشى بين أربعة بلايين من البشر في نفس الوقت الذي يشتمع فيه مائة مليون شخص ببخوذة من العيش .

والفقر ، مصدر توتر في مجتمعاتنا وخارج حدودنا ، يغزو البلدان النامية بها يمأحه من محن تتمثل في سوء التغذية والمرض والامية ، إلا أنه لا يستخني العالم الصناعي الذي يعاني من اختلالات اجتماعية خاصة به . وعقد الثمانينات انتهى الآن مغلغاً للعالم النامي تركة تتمثل في أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر مطلق ، ولاتزال قارتنا الأفريقية هدفه المفضل . ففي الواقع ، وصلت الظروف في أفريقيا إلى الحد الذي قد نرى فيه في السنوات القادمة حالة متفجرة على نحو خطير ، على المعيددين الاجتماعي والسياسي ، وذلك كما أكدت مؤخرأ لجنة المجموعات الأوروبية . ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يبقى في موقف اللامبالاة إزاء هذه الحالة . ولا بد من استجابة عاجلة .

إن الإرهاب أكثر ظواهر قرننا ، الذي أوشك الآن على الانتهاء ، استحقاقاً للشجب . ولا يوجد بلد في منأى عنه . لهذا السبب ، فإن من مصلحة جميع البلدان أن توحدها وأن تكافح الأعمال الإرهابية دون هوأه ، سواء قام بهذه الأعمال مجموعات منظمة أو أفراد . والكونغو ، الذي تعرض لجنون الإرهاب أكثر من مرة ، أقام مؤخرأ نصباً تذكاريأ لـ ٤٩ شخصاً من الكونغو ، سقطوا ضحايا لانفجار طائرة دي سي - ١٠ ، المملوكة لاتحاد النقل الجوي ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . ومن الآن فصاعداً ، سيعرف يوم ١٩ أيار/مايو في الكونغو بأنه "يوم مناهضة الإرهاب" .

وأفريقيا ، التي كانت حتى الآن مستثنأة ، أصبحت الآن هدفاً للاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استخدامها . والأثر الكلي لهذه الأفة يلحق الضرر الآن بكل المجتمعات ، غنيهاً أو فقيرها . ويغتنم الكونغو هذه المناسبة ليُجدد التزامه بقرارات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأخيرة المكرسة لمكافحة المخدرات ،

ويناشد المجتمع الدولي ثانية تقديم المساعدة الفنية والمالية الضرورية لوقف هذه الآفة .

من دواعي الغبطة أن نلاحظ ، ونحن على مشارف الألفية الثالثة ، أن العالم يمر بتغييرات عميقة ، إلا أن هذه التغييرات ستكون بلا معنى ما لم يؤكد المجتمع الدولي وعيه الجماعي بالمصير المشترك لجميع الشعوب والدول . والأهم المتحددة تمكنت ، أكثر من أية منظمة أخرى ، من تجسيد مبدأ العالمية . وفي إطار منظماتنا ، يمكن للدول مجتمعة أن تواجه تحديات عالمنا الجديد الرئيسية وأن تحافظ على وحدتها وعلى تضامنها وبالتعاون في إطار الأمم المتحدة ، تكون دولنا وشعوبنا قد وفيت بالتزامها بالميثاق . وبهذا تكون قد عملت على إقامة العلاقات الودية بين الناس والشعوب ذوي المطامح المشروعة في العيش في وئام في عالم ينعم بالسلم والديمقراطية والعدالة والتقدم الاجتماعي .

هذا هو السبب الذي يتيح اليوم للجميع التطلع بتفاؤل وأمل إلى منظماتنا في آخر دورة تعقدتها في الثمانينات .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة سهو في اليومية ، لم تدرج أنغولا على أنها المتحدث الأخير في المناقشة العامة هذا الصباح . أود أن أخبر الأعضاء أن وزير الخارجية في أنغولا ، السيد بيدرو دي كاسترو فان - دونيم ، سيكون أول متحدث عصر هذا اليوم وآخر متحدث في المناقشة العامة في هذه الدورة .

البند 104 ، "تقديم المساعدة الانتخابية إلى هايتي" ، المقرر نظره هذا الصباح ، سننظره بعد الظهر حالما يتاح تقرير اللجنة الخامسة بشأن الأثار المترتبة من الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/45/L.2 .

باقترب انتهاء المناقشة العامة في الجمعية العامة ، أود أن أعرب عن تقديرنا للتعاون الذي قدم إلينا في إدارة أعمالنا بنجاح . كان جدول أعمالنا هذا العام أثقل من المعتاد نظرا للعدد الهائل من رؤساء الدول أو الحكومات الذين رغبوا في مخاطبة الجمعية . لذلك تحتم أن يحدث بعض الخلل في برنامج العمل ، وإن بقي لك ، كما اعتقد ، عند أدنى حد ممكن .

(الرئيس)

للأسف ، لابد من الاعتراف بأن هناك مشكلة من أكثر المشاكل المزمّنة التي تتسبب في قدر من التأخير في أعمالنا لم يتسن الثقلب عليها بعد . أعني بهذا التأخر في بدء الجلسات بسبب تأخر وصول بعض الممثلين . إن التخلي عن اشتراط توفر النصاب لا يوفر إلا حلا جزئيا لهذه المشكلة . وفي عدد من المناسبات شعرت أنني مضطر ، تقيدا بدواعي المجاملة والذوق العام ، الى تأخير دعوة المتكلم الاول الى المنمة ، مع أنني جاهز وإياه للبدء في الوقت المحدد ، وذلك بسبب قلة عدد الوفود الجالسة لحظتها في مقاعدها في قاعة الجمعية العامة .

وإذ أخذو حذو العديدين ممن سبقوني ، أدعو الوفود شانية الى بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون ممثلوها في مقاعدهم في الجمعية في الموعد المحدد ، ليتسنى في المستقبل بدء الجلسات بانتظام في وقتها المحدد .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠